

الفصل الأول

الاقتصاد النفطي (الإطار النظري)

المبحث الأول: النفط (مفهومه وأهميته) والسوق النفطية.

المبحث الثاني: أسباب تقلبات أسعار النفط العالمية.

المبحث الثالث: الاقتصاد النفطي الليبي.

المبحث الأول

النفط (مفهومه وأهميته) والسوق النفطية

المقدمة:

يمثل النفط المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي، فهو من المعايير التي لها تأثير عالمي سواء من الناحية الاقتصادية أم السياسية، وهو من الدعامات التي تركز عليها الحضارة الإنسانية، ومن بين جميع مصادر الطاقة الأخرى يعد النفط من أكثر السلع الإستراتيجية تداولاً عالمياً.

كما يسهم النفط بشكل كبير في إجمالي الناتج المحلي، وفي الإيرادات الدولية، وميزان المدفوعات والصادرات الخارجية، كما يلعب النفط دوراً أساسياً في إنشاء صناعات وخدمات أخرى من أهمها الصناعات البتر وكيماوية والكهرباء، ويتسم سعر النفط بالتذبذب صعوداً وهبوطاً بين الحين والآخر، (لميا الحقباني وآخرون، ص2).

المطلب الأول : أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها.

يعد موضوع تسعير النفط من أكثر الموضوعات إثارة للجدل وإحاطة بالغموض والسرية، فهناك اعتبارات عديدة تلعب دوراً هاماً للغاية في تحديد أسعار النفط، تحدد الأسعار داخل السوق النفطية كبقية أسواق السلع والخدمات نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب، وقد خضعت أسعار النفط للعديد من التغيرات وعدم الاستقرار.

تعريف السعر النفطي: كمصطلح اقتصادي يقصد به "التعبير عن قيمة أي شيء مادي

أو معنوي بوحدة نقدية محددة في زمان ومكان معلومين" (الدوري، 2003، ص347).

أي أن هناك علاقة بين قيمة الشيء وسعرها المحدد لها وهذه العلاقة ليست ثابتة بل هي متغيرة وهذا التغيير ناجم عن عدة عوامل منها اجتماعية واقتصادية وسياسية أو بناء على شكل السوق، نظراً لأن أسواق السلع المختلفة تتباين في الكثير من خصائصها، فإنه لا بد من أن يختلف الأسلوب الذي يتحدد به السعر التوازني من سلعة إلى سلعة أخرى، والتي تندرج من سوق الاحتكار التام، وحتى سوق المنافسة الكاملة مروراً بسوق احتكار القلة وسوق المنافسة الاحتكارية، وبصفة عامة فإن السوق سلعة يتحدد هيكلها وفقاً لخصائص رئيسية هي:

1- عدد المنتجين وعدد المشترين للسلعة.

2- مدى معرفة المنتجين والمشترين بالأسعار السائدة للسلعة.

3- مدى تجانس السلعة المنتجة بواسطة أكثر من منتج، (سماك، 1979، ص178).

التطور في أسعار النفط العالمية خلال الفترة (1990-2017)

لقد تعرضت أسعار النفط للعديد من التقلبات والتغيرات وعدم الاستقرار في الأسعار، وتسمى بالصدمات النفطية خلال تطورها التاريخي، حيث تعرضت أسعار النفط العالمية للعديد من التقلبات صعوداً وهبوطاً خلال فترة الدراسة، وتبدو هذه التقلبات أكثر وضوحاً في السنوات الأخيرة، خاصة منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008.

الجدول (1) التغيرات التي طرأت على أسعار النفط الخام العالمية خلال الفترة من 1990 إلى

(دولار/ للبرميل)

.2017

السنة	أسعار النفط الخام
1990	23.76
1991	20.04
1992	19.32
1993	17.01
1994	15.86
1995	17.02
1996	20.64
1997	19.11
1998	12.76
1999	17.9
2000	28.66
2001	24.46
2002	24.99
2003	28.85
2004	38.26
2005	54.57
2006	65.16
2007	72.44
2008	96.94
2009	61.74
2010	79.61
2011	111.26
2012	111.57
2013	108.56
2014	98.97
2015	53.03
2016	45.13
2017	54.71

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، خلال سنوات مختلفة.

أولاً: أسعار النفط الخام للفترة ما بين (1990-2000).

من الجدول رقم (1) يلاحظ تغيرات وتقلبات في أسعار النفط العالمية كانت خلال فترة الدراسة، حيث شهدت فترة التسعينات (1990-1999) بصفة عامة قدراً من الاستقرار النسبي في أسعار النفط وانخفاض حدة التقلبات مقارنة بباقي سنوات الدراسة، فقد بلغ متوسط الأسعار خلال هذه الفترة حوالي 23.76 دولاراً للبرميل، وتعرضت أسعار النفط لصدمتين خلال هذه الفترة، هما حرب الخليج الأولى (الغزو العراقي للكويت) عام 1990 والتي ترتب عليها ارتفاع أسعار النفط في هذا العام مقارنة بالعام السابق له 1989 لتبلغ حوالي 17 دولار للبرميل، نتيجة انخفاض إنتاج النفط في كلتا الدولتين العراق والكويت، وتمثلت الصدمة الثانية في الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا، والتي أدت إلى انخفاض النمو في استهلاك الطاقة، ومن ثم انخفاض الطلب على النفط وانخفاض الأسعار العالمية للنفط، حيث انخفضت الأسعار من 19.11 دولاراً للبرميل عام 1997 إلى حوالي 12.76 دولاراً للبرميل عام 1998، في سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية إلى ظروف عدة أدت إلى حدوث اختلال في العرض والطلب، (محمد، المجلد 21، 2020، ص 75).

ثانياً: أسعار النفط الخام للفترة (2000-2010).

حيث ارتفعت أسعار النفط بدءاً من سنة 2000 لتصل إلى 28.66 دولاراً للبرميل، ثم تعرضت إلى الانخفاض عام 2001 لتصل إلى 24.46 دولاراً للبرميل، وذلك بسبب أحداث 11 من سبتمبر عام 2001، وحالة عدم التأكد بشأن التباطؤ المحتمل للنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية والاقتصاد العالمي، ولكن

سرعان ما اتجهت أسعار النفط نحو الارتفاع تدريجياً وبشكل مستمر مرة أخرى عام 2002 لتصل إلى 24.99 دولاراً للبرميل، واستمرت في الارتفاع حتى عام 2008 لتصل إلى 96.94 دولاراً للبرميل، فالضغوط الكبيرة لزيادة الطلب كانت هي السبب الأساسي لارتفاع السعر العالمي للنفط خلال هذه الفترة، ثم تراجع أسعار النفط مرة أخرى عام 2009 لتصل إلى 61.74 دولاراً للبرميل، ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو الأزمة المالية العالمية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 وما ترتب عليها من ركود عالمي، ومن ثم انخفاض الطلب العالمي على النفط وانخفاض الأسعار، والتي عرفت بأزمة الرهن العقاري، (التقرير السنوي 53 لمصرف ليبيا المركزي، 2009، ص27).

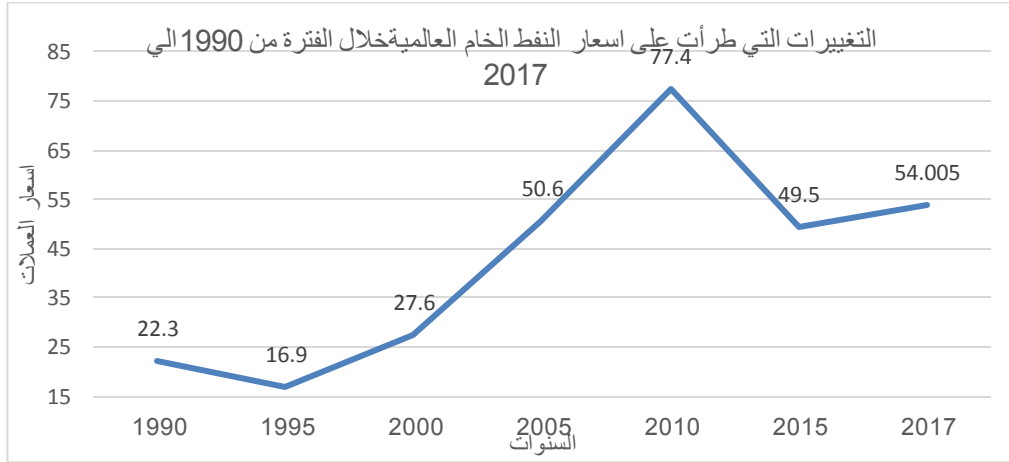
ثالثاً: أسعار النفط الخام للفترة (2010-2017).

شهدت حالة من عدم الاستقرار وعدم التأكد بشأن أسعار النفط نتيجة التقلبات المتتالية بين الارتفاع والانخفاض، ونتيجة ارتفاع الطلب بشكل كبير وانخفاض العرض منه، نتيجة لحالة عدم الاستقرار التي تشهدها الدول المصدرة للنفط في المنطقة العربية مثل (العراق وليبيا) في ظل ثورات الربيع العربي منذ عام 2011، حيث اتجهت الأسعار إلى الارتفاع نتيجة للتوقعات العالمية بانتعاش الاقتصاد العالمي خلال سنة 2010، حيث بلغ معدل سعر النفط الخام في سنة 2010 إلى 79.61 دولاراً للبرميل، وفي سنة 2011 لازال الإرتفاع في أسعار النفط مستمر لأربع سنوات، حيث تجاوزت حدود أسعار النفط 105.9 دولاراً للبرميل وذلك إلى غاية 2013، ومن ثم تدهورت أسعار النفط خلال 2014 لتصل إلى 98.97 دولاراً للبرميل، ويمكن أن يرجع ذلك

إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وخاصة في الصين والدول الأوروبية، حتى 2017 نلاحظ ارتفاع أسعار النفط ليصل إلى 54.0 دولاراً للبرميل، نتيجة لعدد من العوامل السياسية والاقتصادية من أهمها العقوبات الأمريكية على النفط الإيراني، وبسبب تزايد الفجوة بين الطلب والعرض، نتيجة ثبات إنتاج منظمة الأقطار المنتجة والمصدرة للنفط (الأوبك) وارتفاع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية للنفط أيضاً وانخفاض الطلب العالمي، وارتفاع أسعار صرف الدولار إلى مستويات قياسية حيث كل هذه العوامل سببت في سرعة تدهور أسعار النفط، (محمد، المجلد 21، 2020، ص 76-77).

الشكل رقم (1)

يوضح التغيرات التي طرأت على أسعار النفط الخام العالمية خلال الفترة (1990-2017)



المصدر: بيانات الجدول رقم (1).

المطلب الثاني: أهمية النفط

تزداد أهمية النفط يوماً بعد يوم، وذلك تبعاً لتعدد مشتقاته وتزايد استعمالاته في مستلزمات الحياة اليومية، كما يحظى النفط بأهمية كبيرة على مستوى معظم

اقتصاديات دول العالم ليس فقط لكونه سلعة إستراتيجية تحظى بأهمية اقتصادية، وإنما أيضا يحظى بأهمية ومكانة سياسية واجتماعية وعسكرية.

أولا: الأهمية الاقتصادية للنفط :

تكمُن أهمية النفط الاقتصادية فيما يلي:

- **النفط مصدر رئيسي للطاقة:** النفط أهم مصدر للطاقة في الاقتصاد

الحديث، وترجع أهمية النفط كأهم مصدر للطاقة إلى المزايا التي يتميز بها:

1- النفط مصدر للعديد من المنتجات الأخرى.

2- ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عن النفط أكثر من أي مصدر طاقة.

3- تكلفة إنتاج النفط أقل من تكلفة إنتاج أي مصدر له طاقة.

- **النفط مادة أولية أساسية في الصناعة:** ما يميز النفط كمادة أولية إنه لا يمكن

استعماله إلا بعد إجراء عدة عمليات عليه، ليصبح النفط مصدر للعديد من

العمليات الإنتاجية الصناعية.

- **النفط مصدر للإيرادات المالية:** تكمن هذه الأهمية بصفة أكبر في اقتصاديات

الدول المنتجة والمصدرة له، والتي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على النفط في

الدخل القومي وفي تمويل برامج التنمية الاقتصادية.

- **النفط أهم سلعة في التبادل التجاري:** يشكل النفط ومشتقاته أهم سلعة تجارية

دولية لها دور كبير في تنشيط التبادل التجاري، لأن النفط ومشتقاته يتم تداولها

في كل دول العالم، وتزداد أهميته في الدول المنتجة التي تعد الصادرات النفطية

الخام فيها المصدر الأساسي في ميزان المدفوعات، (أبويكر وآخرون، 2017، ص14-

15)، فتكمن في كونه مادة تجارية عالمية وسلعة رئيسية للتبادل التجاري العالمي، وقد اكتسب الصفة الدولية بعد تحول الاقتصاد من الاعتماد على الفحم كمصدر أساسي للوقود إلى الاعتماد الرئيسي على النفط وقد ترتب عليه حركة تجارية عالمية، جعلت من النفط السلعة الوحيدة ذات الأهمية العظمى في التجارة الدولية من حيث الحجم والقيمة النقدية، وكان نتيجة التطور السريع الذي شهدته تجارة النفط العالمية، منذ الحرب العالمية الثانية حتى يومنا هذا، نظرا للطلب المتزايد على النفط ومنتجاته في الدول الصناعية المتقدمة، (بن عوالي، 2016، ص 13-14).

ثانيا: الأهمية الاجتماعية للنفط :

يعد النقل من أهم القطاعات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان المعاصر، وللنفط دور كبير في تسيير هذا القطاع، وتلعب أيضا مشتقات النفطية دوراً كبيراً في الحياة اليومية مثل البلاستيك، المنظفات والأسمدة، ونظرا لأن الشركات التي تعمل في القطاع النفطي من الشركات الكبيرة فأنها تساهم في توظيف عدد كبير من اليد العاملة من مختلف المستويات، وكذلك تلعب الشركات النفطية دورا مهما في تفعيل النشاط الاجتماعي مثل مساهمتها في تدعيم العاملين لديها وعائلاتهم وكذلك في تمويل الأنشطة الرياضية ومراكز البحث العلمي، (أوبكر وآخرون، 2017، ص 15).

ثالثا: الأهمية العسكرية للنفط:

الطلب العالمي على النفط ذو الطبيعة العسكرية يعادل حوالي 5% من الاستهلاك العالمي، وتزداد هذه النسبة في الحروب، ويعد الكيروسين أهم المشتقات النفطية التي يزداد عليها الطلب العسكري.

رابعاً: الأهمية السياسية للنفط:

يلعب النفط دوراً هاماً في صنع القرار السياسي، ويشار إليه أنه أساس السلام في العالم، وذلك لأن توزيع النفط في العالم غير متكافئ، (المزيني، 2013، ص342-343).

المطلب الثالث: السوق النفطية وأنواعها.

تختلف السوق النفطية عن باقي الأسواق بارتباطها بسلعة إستراتيجية مهمة يتوقف عليها معدل النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم، إضافة إلى كونها سلعة سياسية قد لا تنطبق عليها معايير التحليل الاقتصادي وحدها، لذا تعد الأسواق النفطية من أكثر الأسواق تقلباً في العالم، بحيث يصعب التنبؤ بأسعار النفط داخلها، ويختلف النفط عن أي سلعة أخرى، سواء من ناحية بنيته أم آلية سعره، ويعود ذلك لطبيعة السوق النفطية الاحتكارية، حيث تقع مكامن النفط عموماً في البلدان النامية، وتتركز مختلف الصناعات التحويلية في البلدان الرأسمالية المتقدمة، فالسوق النفطية هي أهم القنوات التي تحكم العلاقة بين قوى الإنتاج والاستهلاك للنفط، (عيشة، 2019، ص10).

- تعريف السوق النفطية:

تعرف السوق النفطية (بأنها السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى كعوامل السياسية العسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والشركات النفطية)، (حسنوي وآخرون، 2016، ص41).

- أهمية السوق النفطية:

تعتمد النظرية الاقتصادية في تفسير نظرية السوق على الكيفية التي يتحدد بها سعر السلع والمنتجات التي يعرضها المشروع في السوق والكمية التي ينتجها لهذا الغرض، ويمكن تعريف السوق بوجه عام (هو المكان الذي تلتقي فيه قرارات البائعين والمشتريين بشأن تبادل سلعة أو خدمة ما بدون قيود)،(عون، 2010، ص7)، ولتحقيق هذه العلاقات المتبادلة بين الأطراف في السوق لابد من توفر وسائل الاتصال بين الطرفين والمعرفة المسبقة بالسلع المعروضة والمطلوبة والسعر الذي يتقرر في السوق بالنتيجة هو الذي يحدد العلاقة بين الموارد والعرض من السلع والخدمات والطلب لتلك السلع والخدمات، ومن التعريف السابق يتحدد لنا وظيفة السوق المتمثلة في :

أ- تحديد السعر والقيمة التبادلية للسلعة أو الخدمة.

ب- تخصيص الموارد وتوزيعها على الاستخدامات المختلفة.

ت- توزيع الناتج أو الدخل على العناصر المساهمة في إنتاج السلع.

ث- تحقيق التوازن بين العرض والطلب والتنبؤ بهما في المستقبل.(الفرجاني وآخرون،

2001، ص224).

- أنواع السوق النفطية :

السوق النفطية الدولية ليست سوقا واحدة بل هي مجموعة أسواق في آن واحد، وتختلف عن بعضها بعض، ولكن كل منها تؤثر وتتأثر بالأخرى حسب قوة تأثير كل منها ومكانتها التطورية، ويمكن تقسيم الأسواق النفطية حسب تطورها التاريخي المتمثلة في الآتي: (الدوري، 2003، ص 152).

أولاً: السوق الفورية:

والتي تشهد عمليات البيع قصيرة المدى، ونشأت هذه الأسواق منذ نشوء الصناعة النفطية وتطورت في عقد السبعينات من القرن العشرين وتم تبادل 15-20% من الكميات المتبادلة دولياً في تلك الأسواق، (العبادي، 2020 العدد 59، المجلد 15، ص 81) وهي بمثابة سوق منافسة الكاملة، وظهرت هذه السوق منذ نشوء صناعة النفط في العالم إلا أن دورها كان متغيراً ومتفاوتاً حسب حالة الاختلال بين الطلب والعرض، واستمر دورها محدوداً حتى عقد الثمانينات، كما أن هذه السوق ليست واحدة بل مجموعة من الأسواق تصنف وفق معايير مختلفة لتداول السلعة النفطية من الناحية المكانية مثل سوق لندن، سوق كاريبي، سوق الخليج العربي، سوق نيويورك، سوق روتردام في هولندا، وغيرها، وكذلك من الناحية السلعية، ومن ناحية تطور أساليب التبادل، ومن ناحية الزمن حيث تتم عملية التبادل في الأسواق الفورية المباشرة والعاجلة، أو سوق المضاربات خلال فترة تمتد من 1-3 أشهر.

ثانياً: سوق الاحتكار:

السوق لنفطية متكونة من عدة محتكرين كانت لها الغلبة والسيادة في السوق الدولية النفطية، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والأوروبية (بدايتها في عام 1871-1882)، احتكار "روكفلر" الكبير بقيادة شركة (ساندراد أوف أهايو)، وكذلك ظهور شركة (شل) الهولندية كشركة أوروبية تنافس الاحتكارات الأمريكية للفترة 1883-1907 وفي السوق الأمريكية نفسها (عون، 2010، ص 9-10).

ثالثاً: سوق احتكار القلّة:

تسيطر عليها عدد قليل من الشركات الاحتكارية النفطية الأمريكية الكبرى المعروفة بالشقيقات السبع كأكبر تنظيم عرف باسم "الكارتل" عددها خمسة وكذلك ثلاثة أوروبية (شيل الهولندية، النفط الانكليزية BP، وشركة النفط الفرنسية) وكانت بدايته في عام 1928م بموجب اتفاقية اكاناكري في اسكتلندا، وكان بموجبها السيطرة على غالبية السوق النفطية الدولية، واستمرت تسيطر على هذه السوق حتي عقد السبعينات بسبب دخول شركات نفطية مستقلة على السوق، (هرمز وآخرون، 2006، ص 84).

رابعاً: سوق الرسمية الإدارية:

هذه السوق تخضع لإشراف وسيطرة ومراقبة المؤسسات والشركات النفطية الوطنية بصورة خاصة.

أهم أسواق النفط الدولية:

1- سوق نيويورك نايمكس (NYMEX):

وقد بدأت بالتداول في العقود الآجلة في 1978 في الولايات المتحدة الأمريكية، وتغطي أمريكية الشمالية وتتم عقود المبادلات على وفق سعر خام متوسط غرب تكساس، الذي يعد مرجعاً للتسعير الدولي بحوالي 12-15 مليون برميل من النفط المباع.

2- سوق النفط الدولية (IPE):

يقع في لندن وبدأ بالتداول بالعقود الآجلة عام 1981 وهو أكبر أسواق النفط العالمية في أوروبا ويستخدم خام البرنت معياراً للتسعير، ويتم التعامل

40-50 مليون برميل يوميا وأغلب إنتاج خام برنت يتم شراؤه من الدول الأوروبية والأفريقية فضلا عن استيراد الولايات المتحدة.

3- سوق النفط الدولية في سنغافورة سيمكس (SIMEX):

تأسس عام 1989 ويستخدم خام دبي معيارا وهو نفط متوسط الكثافة (31) وبمحتوى كبريتي عال وتبلغ الكمية المتبادلة في هذه السوق 10-15 مليون برميل يوميا، بالإضافة إلى خام عمان، ومع أن سنغافورة ليس بلداً نفطياً وليس مستورداً كبيراً للنفط، تم اختيارها لموقعها الجغرافي والمواني التي تمتلكها واستقرارها السياسي، وهناك أسواق أخرى مثل سوق هونك كونك، (العبادي، العدد 59، المجلد 15، ص 80).

المبحث الثاني

أسباب تقلبات أسعار النفط العالمية

المقدمة:

يعد النفط من السلع الإستراتيجية التي لا يمكن الاستغناء عنها، حيث يسهم بشكل كبير في إيرادات البلدان والنتائج المحلي الإجمالي وموازن المدفوعات والصادرات الخارجية لها، حيث تتسم أسعار النفط بالتذبذب بسبب ربط هذه الأسعار بقوة العرض والطلب وأليه السوق الحر، (كريم وآخرون، 1990-2018، ص195)، فالاستقرار في سوق النفط العالمي يعتمد على العرض والطلب والموازنة بينهما، بالإضافة للمخزون العالمي من النفط، وتوجد عدة عوامل مؤثرة في تحديد أسعار النفط العالمية، فهي عديدة ومتباينة في طبيعتها وقوة تأثيرها ويمكن ذكرها وهي كالتالي:

المطلب الأول: العوامل التي تؤثر في تقلبات أسعار النفط العالمية

أولاً: العوامل الاقتصادية:

1- الطلب العالمي على النفط:

تشير النظرية الاقتصادية إلى الطلب (بأنه الكمية التي يستطيع المستهلكون شراءها فعلا في السوق من السلعة أو الخدمة التي يحتاجونها عند سعر معين وفترة زمنية محددة)، (الفرجاني وآخرون، 2001، ص17)، يمثل الطلب النفطي طلبا آخر من السوق النفطية، ينقسم الطلب على النفط إلى نوعين، طلب بغرض الاستهلاك وطلب بغرض المضاربة، ويمر الطلب على النفط بعدة تغيرات منذ الصناعة البترولية، حيث

يتأثر الطلب على النفط بغرض الاستهلاك بزيادة معدلات النمو الاقتصادي العالمي والتي ساهمت في زيادة الطلب على المنتجات النفطية، أما الطلب على المضاربة فقد عرفت هذه الأسواق منذ الثمانينات من القرن الماضي ودخول السماسرة والمضاربين للأسواق العالمية، وتعاملهم في بيع البراميل الورقية بهدف تحقيق الربح، (المزيني، 2013، ص334) ويمكن القول بأن الطلب على النفط بأنه (عبارة عن طلب مشتق من الطلب على المنتجات النفطية، كما يعبر في الوقت نفسه عن كونه طلب بديل، أي بمعنى لا يمكن دراسته بمعزل عن دراسة الطلب على المصادر البديلة) (رسن، 1999، ص157)، أن الفجوة بين الطلب العالمي على النفط وحجم المعروض منه سبب ارتفاعا وانخفاضا ويعود هذا الطلب المتزايد إلى عوامل عدة منها زيادة معدل نمو السكان في العالم والذي يترتب عليه زيادة الحاجة إلى الطاقة، وفضلا عن ذلك وبالمقابل قلة اهتمام الدول المنتجة والمصدرة للنفط في توسيع الاستكشافات والاستثمارات في الأماكن المستكشفة، مما يجعل الإنتاج عاجزا عن مواكبة الطلب العالمي، وربما يعود ذلك إلى لارتفاع تكلفة الاستثمار في المجال النفطي واكتفاء بعض الدول المنتجة والمصدرة بمستويات الإنتاج القائمة لأنها قد تدر موارد مالية تفيض عن حاجتهما يحقق لها استخداما أطول لاحتياطياتها النفطية (السماك، 2009، ص213-215)، الجدول التالي يوضح الطلب العالمي على النفط خلال الفترة (1990-2017).

الجدول رقم (2) يوضح الطلب العالمي على النفط خلال الفترة (1990-2017) الوحدة: مليون برميل يوميا

السنوات	إجمالي الطلب العالمي على النفط (م.ب)
1990	66.4
1991	66.2
1992	66.9
1993	67.0
1994	67.5
1995	70.0
1996	71.2
1997	72.9
1998	74.0
1999	74.7
2000	75.7
2001	76.0
2002	77.0
2003	79.8
2004	82.0
2005	84.3
2006	85.2
2007	86.6
2008	86.1
2009	84.9
2010	87.2
2011	89.0
2012	90.4
2013	91.9
2014	92.6
2015	93.0
2016	94.2
2017	96.9

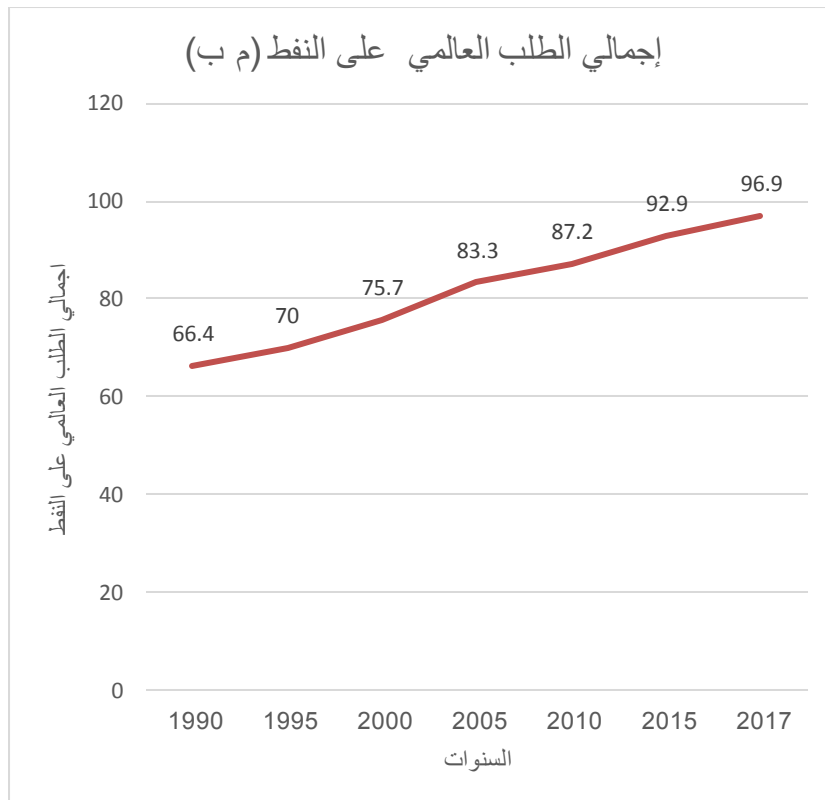
المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لسنوات مختلفة، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروال، النشرة الشهرية، ديسمبر 2015، مصرف ليبيا التقرير السنوي 54 لسنة 2010، ص 27.

يتبين من خلال تحليل الجدول رقم (2) يوضح الاتجاه العام للتطور التاريخي للطلب العالمي على النفط فمن خلال الجدول يتبين لنا التطور المتزايد والكبير في الكميات النفطية المستهلكة في العالم بصورة مضطربة حيث ارتفعت الكميات في سنة 1990 لتصل إلى 66.4 مليون برميل لليوم، وفي سنة 1995 لتصل إلى 70.0 مليون برميل وهكذا في تزايد مستمر، وفي عام 2002 استطاع الاقتصاد الأمريكي تسجيل معدل نمو سنوي بلغ حوالي 2.4%، وحيث أن أداء اقتصاديات بقية دول العالم يتأثر إلى حد ما بمعدلات النمو في الاقتصاد الأمريكي، وانعكس ذلك على مستويات الطلب العالمي خلال عام 2002، حيث شهد نموا طفيفا بلغ معدله 0.3%، وتميز عام 2002 بضآلة الزيادة في الطلب العالمي على النفط إذ لم يتجاوز كمياتها 200 برميل ألف برميل يوميا ليستقر الطلب العالمي بذلك عند مستوى 76.5 مليون برميل يوميا وهذه الزيادة لم تسجل منذ عام 1998 أبان الأزمة الآسيوية حيث بلغت 300 ألف برميل سنويا، بينما كان الطلب العالمي على النفط خلال عام 2006 بلغ 84.8 مليون برميل في اليوم، وارتفع الطلب العالمي على النفط بنسبة 1.4% لعام 2007 ليصل إلى نحو 86.0 مليون برميل في اليوم وصاحبه ارتفاع على التوالي في عام 2008 ليصل إلى 86.2 مليون برميل في اليوم، بينما انخفض بنسبة 1.5% في عام 2009 ليصل إلى 84.9 مليون برميل في اليوم، وكان انخفاض طلب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هو المكون الرئيسي لانخفاض الطلب العالمي حيث بلغ متوسط الطلب اليومي 45.5 مليون برميل في عام 2009 مقابل 47.6 مليون برميل خلال عام 2008، ويعود ذلك إلى الأزمة المالية العالمية، وانخفاض

الطلب على النفط في الولايات المتحدة الأمريكية التي شهد اقتصادها ركوداً خلال عام 2009، بينما بدأ في التزايد في عام 2012 حتى 2014 ليصل إلى 90.6 مليون برميل في اليوم، ارتفاع طفيف بنسبة 0.8% ليصل إلى 92.6 مليون برميل في اليوم لعام 2014، مقابل 91.9 مليون برميل لسنة 2013، ويرجع سبب ضعف ارتفاع الطلب العالمي لعام 2014 إلى انخفاض الطلب من قبل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وفي تزايد مستمر حتى يصل إلى 92.9 مليون برميل عام 2015، ويصل إلى 96.9 مليون برميل في اليوم سنة 2017.

الشكل رقم (2)

يوضح الطلب العالمي على النفط خلال الفترة (1990-2017)



المصدر: بيانات الجدول رقم (2).

الجدول (3) يوضح أبرز الدول المستهلكة للنفط في العالم

(مليون برميل سنويا)

التسلسل	الدولة	الاستهلاك
01	الولايات المتحدة الأمريكية	20.7
02	الصين	6.5
03	اليابان	5.4
04	ألمانيا	2.6
05	روسيا	2.6
06	الهند	2.3
07	كندا	2.3
08	البرازيل	2.2
09	كوريا الجنوبية	2.1
10	فرنسا	2.0
11	المكسيك	2.0

المصدر: شيوخ عيشة، 2019، ص 23.

2- العرض العالمي للنفط:

المعنى الاقتصادي للعرض النفطي فيقصد به (الكمية أو الكميات النفطية، من نوع واحد أو عدة أنواع مختلفة في السوق بغرض تبادلها وتداولها بسعر معين وزمن معين)، (الدوري، 2003، ص 162)، فالإمكانيات المتاحة من المخزون في حقول النفط وسياسات الدول النفطية ومدى حاجتها إلى النفط، لمواجهة احتياجاتها المحلية أو

تصديره، من أجل الحصول على موارد نقدية لتلبية الاحتياجات المالية أو الاحتفاظ به للأجيال المستقبلية، من العوامل المؤثرة على العرض العالمي على النفط، كذلك الطلب على النفط وسعره يلعب دورا حيويا في عرض النفط كذلك المخزون التجاري يؤثر في حجم العرض وخاصة في التقلبات الموسمية.

ويتم عرض النفط في السوق العالمي من مصدرين:

- الأول دول منتجة للنفط تنتمي لمنظمة الأوبك.
- والثاني دول منتجة للنفط من خارج الأوبك .

الجدول رقم (4) يوضح العرض العالمي على النفط خلال الفترة (1990 - 2017)

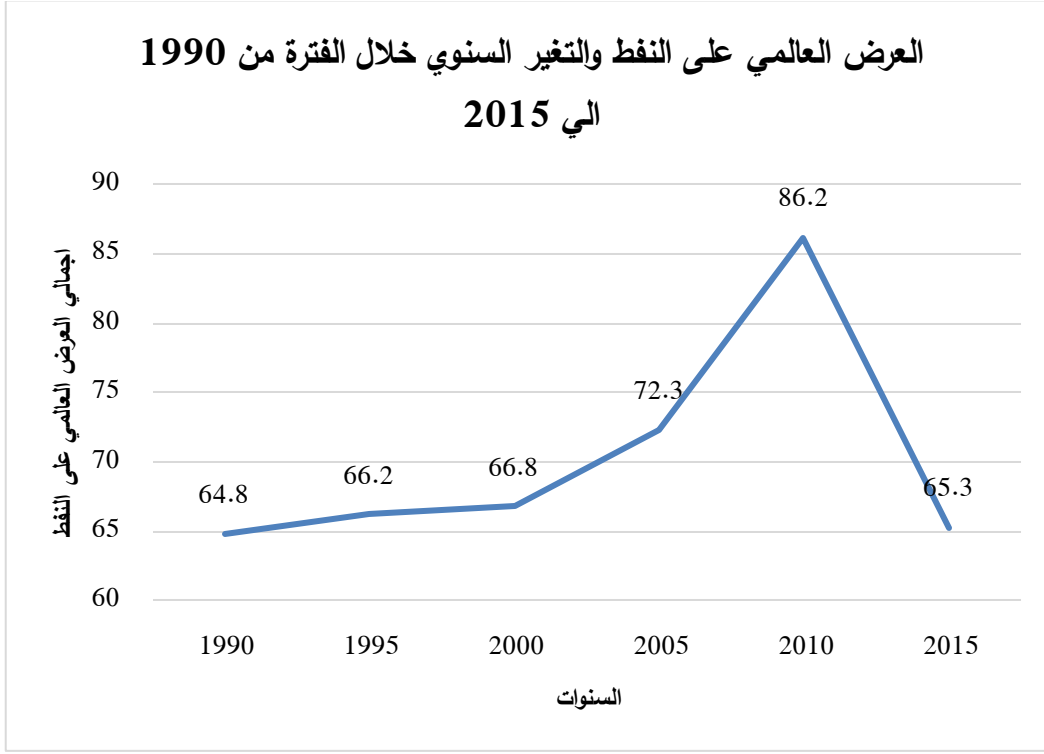
(مليون برميل يومياً)

السنوات	إجمالي العرض العالمي (م.ب)
1990	64.8
1991	67.0
1992	67.3
1993	67.5
1994	68.3
1995	66.2
1996	71.619
1997	74.500
1998	74.800
1999	72.600
2000	76.5
2001	76.8
2002	76.6
2003	79.7
2004	83.2
2005	84.2
2006	85.4
2007	85.6
2008	86.4
2009	84.7
2010	86.5
2011	89.0
2012	90.8
2013	91.4
2014	93.7
2015	95.0
2016	95.3
2017	97.0

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الرابع والخمسون، السنة المالية 2010
ص26، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001، 2004، 2006.

من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (4) يلاحظ أن العرض النفطي خلال فترة التسعينات ارتقاعا وتزايداً إجمالياً حيث ارتفع العرض العالمي أكثر من 64.8 مليون برميل باليوم خلال سنة 1990، وأصبح في تزايد مستمر حتى سنة 2008، حيث سجل العرض العالمي لعام 2006 مقدار 85.4 مليون برميل في اليوم، بينما سجل ارتفاعاً طفيفاً خلال عام 2007 بنسبة 0.2%، ليبلغ في المتوسط 85.6 مليون برميل في اليوم، وزاد ارتفاع العرض العالمي على النفط خلال عام 2008 ليصل 86.4 مليون برميل في اليوم، ويرجع ذلك كله إلى انتعاش وارتفاع الطلب العالمي بعد الركود الاقتصادي الذي ساد في الثمانينات، بينما شهد العرض العالمي خلال عام 2009 انخفاضاً بنسبة 1.96% أو بمقدار 1.7 مليون برميل في اليوم ليبلغ في المتوسط 84.7 مليون برميل وسبب انخفاض العرض هو قرار منظمة الأوبك بخفض الإنتاج لمحاولة موازنة في السوق النفطية التي تأثرت من الأزمة الاقتصادية العالمية، بينما زاد العرض العالمي لعام 2012 ليصل إلى 90.8 مليون برميل في اليوم، وخلال عام 2014 شهد ارتفاع إنتاج النفط الخام بنسبة 2.5% وبمقدار 2.3 مليون برميل في اليوم، ليبلغ في المتوسط 93.7 مليون برميل في اليوم، وفي سنة 2013 بلغ العرض العالمي 91.4 مليون برميل في اليوم، وكان السبب الرئيسي وراء النمو في العرض العالمي هو ارتفاع الإنتاج من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، حيث وصل في عام 2015 95.3 مليون برميل يومياً.

الشكل رقم(3) يوضح العرض العالمي على النفط خلال الفترة (1990-2017)



المصدر: بيانات الجدول رقم (4)

ثانياً:العامل الجغرافي والطبيعي للنفط الخام:

حيث يقصد بالعامل الجغرافي (الموقع الجغرافي للنفط) أي قربه أو بعده من الأسواق المستهلكة والتي تعطي ميزة نسبية لبعض المصدرين، حيث يضاف للنفط الخام مقداراً نقدياً معلوماً لسعره كميزة للموقع الجغرافي، كذلك طبيعة التركيبة الكيميائية للنفط الخام (الطروق، 2012، ص60).

ثالثاً: العوامل السياسية:

للعوامل السياسية دور مهم ومؤثر في أسعار النفط الخام، حيث إن النزاعات والاضطرابات السياسية والأمنية تؤثر على الأسعار العالمية للنفط في الدول المنتجة

يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار من خلال انخفاض العرض والعكس صحيح في حالة عدم وجود اضطرابات في أي دولة من الدول المنتجة (كريم وآخرون، 1990-2018، ص196).

رابعاً: العوامل الفنية.

تؤدي أعمال التطوير والصيانة الدورية حدوث مشكلات فنية واندلاع الحرائق إلى وقف الإنتاج لفترة زمنية محدودة، وقد شهد عام 2008 حدوث حرائق وفيضانات وأعطال إلى توقف الإنتاج في مناطق وارتفاعه في مناطق أخرى.

خامساً: تغيرات أسعار الصرف.

نظراً لارتباط أسعار النفط بالدولار الأمريكي لعوامل تاريخية واقتصادية وسياسية ونقدية، فإن أي انخفاض في قيمة أو سعر صرفه يؤثر سلباً على سعر النفط والعوائد النفطية في السوق الدولية (كريم وآخرون، 1990-2018، ص196)، يعد سعر صرف الدولار من أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط، فعند انخفاض القوة الشرائية للدولار يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط لزيادة طلب الولايات المتحدة على الواردات من جهة، وتزايد العجز في ميزان مدفوعاتها من جهة أخرى الأمر الذي يؤثر على الدول المصدرة للنفط، أي انخفاض في قيمة الدولار تعد مضرّة بمصالح الدول المصدرة للنفط (الطروق، 2012، ص61).

المطلب الثاني: محددات تسعير النفط في الأسواق العالمية:

تحدد أسعار النفط في السوق العالمية كباقي السلع والخدمات، وتختلف سوق النفط عن باقي الأسواق بتعلقها بسلعة إستراتيجية.

أولاً: الطلب النفطي.

المعنى الاقتصادي لطلب النفط يتحدد بمقدار الحاجة الإنسانية نحو الحصول على السلعة النفطية (الخام أو المنتجات النفطية) في سعر وزمن ومكان محدد ومعلوم لتلبية الحاجة الإنسانية بصورة مباشرة أو غير مباشرة لهذا يطلق على الطلب النفطي بالطلب المشتق (الطروق وآخرون، 2012، ص 246).

العوامل المؤثرة في الطلب على النفط

يتأثر بمجموعة من العوامل وكل هذه العوامل لها تأثيرات تغيرية على الطلب النفطي سواء بالزيادة أو ارتفاعه أو انخفاضه أو انكماشه وتتمثل هذه العوامل في الآتي:

1- سعر النفط:

تشير النظرية الاقتصادية إلى أن تأثير السعر أية سلعة يكون عكسياً على الكميات المطلوبة، حيث إنه في حالة انخفاض السعر فإن الطلب على النفط يرتفع، وأي ارتفاع في السعر فإن الطلب على النفط ينخفض.

2- أسعار السلع البديلة:

تؤثر السلع البديلة أو المنافسة إيجاباً أو سلباً على الطلب العالمي للنفط، إيجاباً في حالة تعذر منافستها لسعر البترول، وبالتالي عدم إنقاصها للطلب البترولي، مما يؤدي إلى تخفيض وتراجع الطلب على النفط، حيث إن نوع العلاقة بين الطلب النفطي وأسعار السلع البديلة علاقة طردية ومن أهم السلع البديلة والمنافسة لسلعة النفط نجد الغاز والطاقة الذرية والطاقة الشمسية،

وتتميز هذه السلع بارتفاع تكاليف إنتاجها وتطلبها لمهارات فنية وتكنولوجية وأساليب متطورة ومتقدمة لاستغلالها وإنتاجها واستعمالها، إضافة إلى صعوبة نقلها كل هذه الأساليب تجعل هذه السلع في موقع تنافسي ضعيف ومحدود على المدى القصير والمتوسط مقارنة بالنفط، (موري، 2009، ص 95).

3- متوسط دخل الفرد:

يعبر عنه عادة بمتوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وتتفاوت الدول في متوسط استهلاك الفرد للطاقة حسب تفاوتها في متوسط دخل الفرد، يتناسب الطلب النفطي طرديا مع ارتفاع متوسط دخل الفرد نظرا لتطور استخدامات وسائل النقل وأجهزة التكييف وغيرها.

4- هيكل الإنتاج:

تكون هنا المدن الصناعية أكثر استهلاكاً للطاقة من الدول النامية، ويرجع ذلك لكبر قطاع الصناعة في تلك البلدان، فأى ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي والتوسع في الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط في سوق النفط العالمية، وبالتالي ارتفاع أسعار النفط والعكس.

5- المناخ:

يزداد الطلب على الطاقة في المناطق المناخية المتطرفة، أي يزداد الطلب النفطي في البلدان ذات المناخ بارد شتاءً والحار صيفا وينخفض في البلدان معتدلة المناخ.

6- القوانين واللوائح والأنظمة: وسائل إجرائية تستخدمها الدول في ترشيد استخدام الطاقة، وبالتالي يؤدي إلى تقنين الاستهلاك ومن ثم تقليل الطلب على مصادر الطاقة (رسن، 1999، ص157).

7- السكان:

يساهم حجم السكان في تحديد الطلب على الطاقة عموماً ومنها النفط، وذلك بثبات أثر عوامل الأخرى، ومنها دخل الفرد وبنية الإنتاج المحلي والنتائج المحلي.

ثانياً: العرض النفطي.

يعتبر العرض النفطي من العوامل المؤثرة على الأسعار، ويقصد بالعرض النفطي الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية معينة ومحدودة، ويتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير، إلا أنه يكون أكثر مرونة في المدى البعيد، (رسن، 1999، ص 96) أو هو عبارة عن استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، والكمية المعروضة من النفط لها أثر كبير على أسعار النفط، فالعلاقة بين الكمية المعروضة وسعر النفط علاقة عكسية، (غاب، 2017، ص57).

يتأثر العرض النفطي بعدة جوانب خارجية نوضحها من خلال النقاط التالية:

1- مقدار الكلفة الإنتاجية النفطية: حيث مقدار الكلفة الإنتاجية للوحدة النفطية

تؤثر بصورة أساسية على العرض النفطي، فكلما كان مقدارها متدنياً أو منخفضاً أو متناقضاً فتأثيرها إيجابي على زيادة وارتفاع الإنتاج النفطي وبالتالي

زيادة في العرض وعكس ذلك كلما كانت الكلفة مرتفعة أو متزايدة في مقدارها ومستواها فأن تأثيرها سلبي على الإنتاج والعرض النفطي، لذلك نجد أن النشاط الإستخراجي للنفط يتحدد ويتركز أولاً في المناطق والحقول النفطية ذات الكلف الإنتاجية المتدنية أو المنخفضة (الدوري، 2003 ، ص173).

2- حجم الاحتياطي النفطي والخزير الصناعي: حيث كلما كان مقدار المتوفر من الاحتياطي والخزير الصناعي وكذلك المخزون النفطي الطبيعي كبيراً أو بكميات متزايدة كلما أثر ذلك بصورة ايجابية ومباشرة على تطور وتزايد الكميات المعروضة من السلعة النفطية والعكس، فإذا كانت للاحتياطي المؤكد صغيرة أو متناقضة، وكذلك الخزير الصناعي والمخزون الطبيعي للنفط صغير أو قليلة يكون تأثيرها سلبياً على العرض النفطي (الدوري، 2003، ص170).

3- مستوى الأسعار للسلعة النفطية:

إن مقدار ومستوى السعر للسلعة النفطية من المحددات الرئيسية والمؤثرة بشكل كبير على العرض النفطي، فارتفاع الأسعار وتزايدها يعتبر حافزاً مؤثراً على زيادة العرض، والعكس في حالة انخفاض السعر سيؤدي بدوره إلى انخفاض العرض، مع مراعاة المدى الزمني أولاً، وكذلك طبيعة السوق السائدة في تأثيرها على تغير العرض النفطي نتيجة لتغير السعر (عون، 2010، ص19).

4- مستوى التطور الفني والتكنولوجي لمعدات وأدوات الإنتاج:

إن طبيعة النشاط الاقتصادي الصناعي النفطي المتميز في سعة ذلك النشاط الإنتاجي وتنوعه مع تعدد مراحل الإنتاجية، ضخامة رأس المال اللازم للاستثمار النفطي، وتركز الإنفاق الاستثماري في رأس المال الثابت بنسبة

عالية وكبيرة ووجود مخاطرة أو مجازفة استثمارية نفطية عالية لاستغلاله
(الدوري، 2003، ص179).

5- مقدار توفر المصادر البديلة وأسعارها:

المصادر البديلة هي المنافسة للسلعة النفطية والبديلة في مجالات استعماله عديده، فمقدار توفر المصادر البديلة المختلفة في كمياتها وأنواعها ونوعياتها له تأثير كبير على عرض السلعة النفطية سلبيا بتقليص حصته وإيجابيا بتزايد وارتفاع حصته في السوق الدولية (الدوري، 2003، ص185).

6- السياسات النفطية:

هناك العديد من السياسات النفطية التي تتبعها الدول المنتجة والمستهلكة للنفط، فمن هذه السياسات السياسة الاحتكارية للشركات النفطية العالمية، وسياسة منظمة الأوبك، وهذه السياسات لها أثر كبير على العرض النفطي، من خلال تحديد سقف الإنتاج، وتوزيع حصص بين الأعضاء، وكذلك السياسة المتبعة من قبل الدول المستهلكة فيما يخص التخزين.

المطلب الثالث: التداعيات المترتبة على تقلبات أسعار النفط العالمية:

لقد ترتب على ارتفاع أسعار النفط مجموعة من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خاصة اقتصاديات الدول النامية الذي يعاني اقتصادها اختلالا على الرغم من ارتفاع أسعار النفط، إلا أن معظم دول العالم كانت قادرة على التكيف مع أسعار النفط المتصاعدة، وذلك بفضل الانتعاش الاقتصادي العالمي، وبفضل تبني

غالبية الدول النامية برامج إصلاحية ومالية مكنتها من امتصاص الزيادة في أسعار النفط.

أولاً: التداعيات الاقتصادية:

تتمثل بشكل رئيسي في دول الشرق الأوسط وفنزويلا وأمريكا، ورغم انخفاض الدولار بشكل متكرر، ولكن ذلك لم يخفف كثيرا من حجم الإيرادات النفطية كما كان متوقعا، لقد عرفت الدول العربية كيف تستفيد من ارتفاع العائدات النفطية فسجلت موازنتها فوائض وزادت نسب الإنفاق على المشاريع العمرانية والتطويرية والبنية التحتية والشؤون الاجتماعية وغيرها، مما جعل التأثيرا ايجابيا لهذه الإيرادات ظاهرة بوضوح، (أبو ميري، 2016، ص49).

ثانياً: التداعيات الاجتماعية:

تعاني شعوب الدول النامية من تدني مستويات المعيشة والأجور والبطالة، فمن الطبيعي أن تحدث تداعيات اقتصادية من ارتفاع أسعار النفط، كذلك السلع المرتبطة بمشتقات النفط، الأمر الذي يؤدي إلى التداعيات ما يلي:

أ- ارتفاع أسعار المواد والسلع والخدمات المختلفة وضعف الطلب عليها الأمر

الذي يؤدي إلى إغلاق بعض المعامل وتسريح عدد من العمال .

ب- ارتفاع أسعار المشتقات النفطية والمواد والسلع المختلفة، يؤدي إلى

امتصاص جزء كبير من دخول ذوي الدخل المتوسط والمنخفض.

ج- ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى معاناة أصحاب الدخل المتوسطة والمنخفضة

وهم شريحة واسعة في الدول النامية.

د- ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى إجبار الحكومات على سحب الدعم الحكومي للمشتقات النفطية ورفع أسعار البنزين والسولار ووقود التدفئة.

ثالثاً: التداعيات السياسية:

إن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى أحداث تداعيات سياسية منها.

1- حدوث جملة من الاحتجاجات والاضطرابات نتيجة لارتفاع أسعار النفط

مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المشتقات النفطية.

2- دفع الحكومات إلى عمل حزمة من الإجراءات كتقليص الدعم الحكومي

الموجه للمشتقات النفطية.

3- ارتفاع أسعار المشتقات النفطية يواجه انتقادات شديدة للسياسة الاقتصادية

والاجتماعية. (المزيني، 2013، ص342-343).

المبحث الثالث

الاقتصاد الليبي والنفط

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد الليبي

يمثل الاقتصاد الليبي نمطا مثاليا لاقتصاد نام مفتوح، ويعتمد اعتمادا شبيه كلي على عائدات النفط، فيفضل التدفقات الرأسمالية الهائلة التي تحققت جراء تصدير النفط، خصوصا بعد ارتفاع أسعاره أوائل وأواخر السبعينات حقق الاقتصاد الليبي معدلات نمو عالية، وتزايدت في الناتج المحلي والادخار والاستثمار ونصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي .

- أهم خصائص الاقتصاد الليبي:

ينفرد الاقتصاد الليبي بصغر حجم السوق المحلي المرتبط بضالة حجم السكان وعدم كفاءة عنصر العمل كميًا وفنيًا، وتدني مرونة القطاع الإنتاجي (الزراعة والصناعة) وكذلك عدم استقرار وعدم كفاءة السياسات الاقتصادية وخاصة التنموية منها.

رغم هيمنة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية، ظل الاقتصاد الليبي محتفظا بمعظم مميزات التخلف، رغم ضخامة الجهود التي بدلت في مضمار التنمية وقد ظهر ذلك جليا عقب الانهيار الحاد في أسعار النفط في أوائل الثمانيات، حيث تراجعت معدلات النمو على المستوى الكلي والجزئي بشكل حاد وبصفة عامة أهم خصائص الاقتصاد الليبي :

1- خضوع الاقتصاد الليبي لسيطرة قطاع واحد هو النفط، كأكبر مساهم من الناتج المحلي الإجمالي، وكمصدر أساسي للصرف الأجنبي، بعد اكتشاف النفط بكميات تجارية والبدء في تصديره، تطورت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بشكل مطرد مقابل انخفاض مساهمة قطاع الزراعة والصناعة، ويعزى ذلك لهجرة اليد العاملة من القطاعين بحثاً عن أجور أعلى في قطاع النفط، وبعض القطاعات الخدمية الأخرى وتدني الإنتاجية في هذين القطاعين، وارتفاع ريع القطاع الخدمي الذي تأثر إيجابياً بالتوسع في قطاع النفط، حيث وفر إيرادات ضخمة أمكن استخدامها لتقديم الخدمات العامة كالصحة والتعليم وغيرها.

2- هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي، لتحقيق جملة من الأهداف أهمها تنويع مصادر الدخل وتخفيض الاعتماد على النفط وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتقليل من تفاوت في توزيع الدخل.

3- الانفتاح على الخارج، أدى إلى الجمود في القطاع الإنتاجي بالاقتصاد الليبي مقابل تعدد وتنوع الواردات سواء بفعل ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك الحاصل جراء التحسن في مستوى الدخل الفردية أم نتيجة للوفاء بمتطلبات التنمية من جهة، وتركز الصادرات في سلعة مرتبطة بالسوق العالمي من جهة أخرى إلى جعل الاقتصاد الليبي من أكثر الاقتصاديات انفتاحاً واكتشافاً على العالم الخارجي.

4- التوسع في الإنفاق العام، أدت التدفقات المالية المتأتية من تصدير النفط وهيمنة القطاع العام على كل مناحي الحياة الاقتصادية من حجم الكلي للاستثمارات التي تم تخصيصها لتنمية القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني من ناحية والتحسين في مستويات المعيشة من ناحية أخرى إلى التوسع في حجم الإنفاق العام خلال فترة الثمانينات إلا أنه مع تراجع أسعار النفط وانحسار عوائده انعكس سلبيًا على مستويات أداء وكفاءة الوحدات الإنتاجية والخدمية .

5- تركيز الصادرات وتنوع الواردات، تشير البيانات المتعلقة بالصادرات والواردات الليبية خلا فترات مختلفة إلى أن النفط ومشتقاته ظلا يشكلان النسبة الأعظم من الصادرات الليبية، ومن ناحية الواردات فقد شهدت تنوعًا ملحوظًا ساهمت في تكريس الطبيعة الجامدة للقطاع الإنتاجي والتوسع في مشروعات التنمية .

6- انخفاض كفاءة عنصر العمل.

7- عدم فعاليات سياسات التصنيع ومحدودية دور السياسة المالية والنقدية.

(محمود، 2012، ص 7-15).

المطلب الثاني: تطور قطاع النفط الليبي:

يعتمد الاقتصاد الليبي بشكل كبير على قطاع النفط منذ مطلع ستينات القرن الماضي، إذ يعد قطاع النفط المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية، حيث شكلت الإيرادات النفطية في السنوات الأخيرة أكثر من 95% من إجمالي الصادرات، كما أن الناتج النفطي يشكل حوالي 65% من الناتج القومي الإجمالي (عيسى صالح وآخرون، 2016)، ويعد قطاع النفط أهم القطاعات في الاقتصاد الليبي حيث يمثل المصدر الرئيسي للدخل إضافة إلى كونه يمثل أعلى نسبة في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي الليبي، وقد عرف النفط الليبي العديد من التقلبات والإختلالات منذ البدء في إنتاجه وتصديره بكميات اقتصادية مطلع الستينات (المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 2016، ص1).

تطور إنتاج النفط في ليبيا خلال الفترة (1990-2017).

بعد خروج ليبيا من تحت حماية الأمم المتحدة في ديسمبر 1951 كانت آن ذاك أحد الأقطار الأكثر فقرا من حيث الموارد والدخل، وما كانت لديها سوى القليل من الإمكانيات لتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، إلا انه في سنة 1958 اكتشف النفط لأول مرة، وأصبحت ليبيا من أهم الدول المنتجة للنفط وتحولت من بلد فقير إلى دولة مصدرة للنفط الخام، حيث ارتفع إنتاج النفط الليبي بسرعة خلال فترة الستينات، وفي عام 1962 انضمت ليبيا إلى منظمة أوبك (التقرير الاقتصادي، مايو 2006)، حيث بلغ إنتاجها من النفط خلال عام 1962 حوالي 65000 برميل يوميا، وبلغ عام 1969 أكثر من 3 مليون برميل يوميا، ويشكل النفط نحو 94% من موارد البلاد، وأهم

ما يميزه غزارة الآبار المستخرج منها وقربه من موانئ التصدير، وتجاوز إنتاجها في أقل من عقد مليون برميل يوميا، واستمر الإنتاج في الارتفاع خلال السنوات التالية.

الجدول رقم (5)

يوضح معدل إنتاج النفط الليبي خلال الفترة (1990-2017)

(بملايين البراميل)

الإنتاج			السنوات
المتوسط اليومي	المجموع	التغير في المجموع %	
1.387	494.7	19.9	1990
1.399	510.6	0.4	1995
1.420	519.8	(-1.5)	2000
1.7	618.0	4.5	2005
1.7	616.0	4.0	2010
0.5	178.6	(-71)	2011
1.4	530.7	197.1	2012
1.0	362.6	(-31.7)	2013
0.5	175.2	(-51.7)	2014
0.4	146.6	(-16.3)	2015
0.4	137.9	(-5.9)	2016
0.6	101.0	(-6.9)	2017

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية لسنوات مختلفة 2003، 2004، 2010، 2016،

2017.

تطور إنتاج النفط خلال الفترة (1990-2000).

شهد الإنتاج اليومي للنفط تقلبات عديدة بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة التسعينات، حيث بلغ المتوسط السنوي الإنتاج اليومي 1440.8 مليون برميل يوميا، بعد عام 2000 تجاوز سعر النفط 115 دولارا للبرميل، الذي نتج عنه تحقيق فائض مالي في الموازنة العامة والميزان التجاري وشكل حافزا لزيادة الإنفاق الحكومي التسييري والتموي، على حد سواء، إلى أن استقر عند 150000 برميل في اليوم.

تطور إنتاج النفط خلال الفترة (2000 - 2010).

مع نهاية عام 2010 وحدث انتفاضة ليبيا عام 2011 أدت إلى سقوط النظام السياسي والتي تلاها غياب الدولة، الأمر الذي أدى إلى تذبذب إنتاج النفط إلى أن وصل في بعض السنوات إلى التوقف في الإنتاج، وصاحبها أحداث سياسية وعسكرية وأمنية ساهمت في تدهور الوضع الأمني وتوقف كل المشاريع التنموية، وانخفاض إنتاج النفط إلى مستويات متدنية وبالتالي انخفاض الإيرادات الحكومية بشكل كبير، وبالرغم من ذلك فالقدرة الفعلية لليبيا من إنتاج النفط في زيادة مستمرة وذلك مع تطور آليات الإنتاج ومع توفر احتياطات كبيرة من النفط الخام، (يونس، 2020، ص 5).

تطور إنتاج النفط خلال الفترة(2010-2017).

وفي عام 2012 بدأ قطاع النفط في التعافي حتى وصل إنتاج النفط إلى حوالي 1.5 مليون برميل في اليوم، والى 928 ألف برميل يوميا خلال عام 2013 ورفعت غالبية العقوبات المفروضة على ليبيا، وتمكن المصرف المركزي من توفير السيولة

بالنقد الأجنبي، وتحققت فوائض مالية كبيرة وزادت النفقات الحكومية خاصة في باب المرتبات وباب المصروفات العمومية، ودعم المحروقات، وبالرغم من ذلك وبعد مرور أربع سنوات على الانتفاضة، إلا أن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لم تتحسن، ولم تستقر الأوضاع الأمنية وحدثت اضطراب في قطاع النفط مرة أخرى مما أدى إلى انخفاض الكميات المنتجة والمصدرة من النفط، وكذلك بدأت أسعار النفط العالمية في التراجع منذ منتصف عام 2014 لتصل إلى 489 ألف برميل يوميا وذلك بسبب عدم استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية، ووصلت نسبة الانخفاض إلى أكثر من 50% خلال عام 2015، لتبلغ أقل من 400 ألف برميل يوميا، وانخفض علي التوالي في عام 2017، 2016 (عيسي صالح وآخرون، 2016).

الدول المستوردة للنفط الليبي وحصصها:

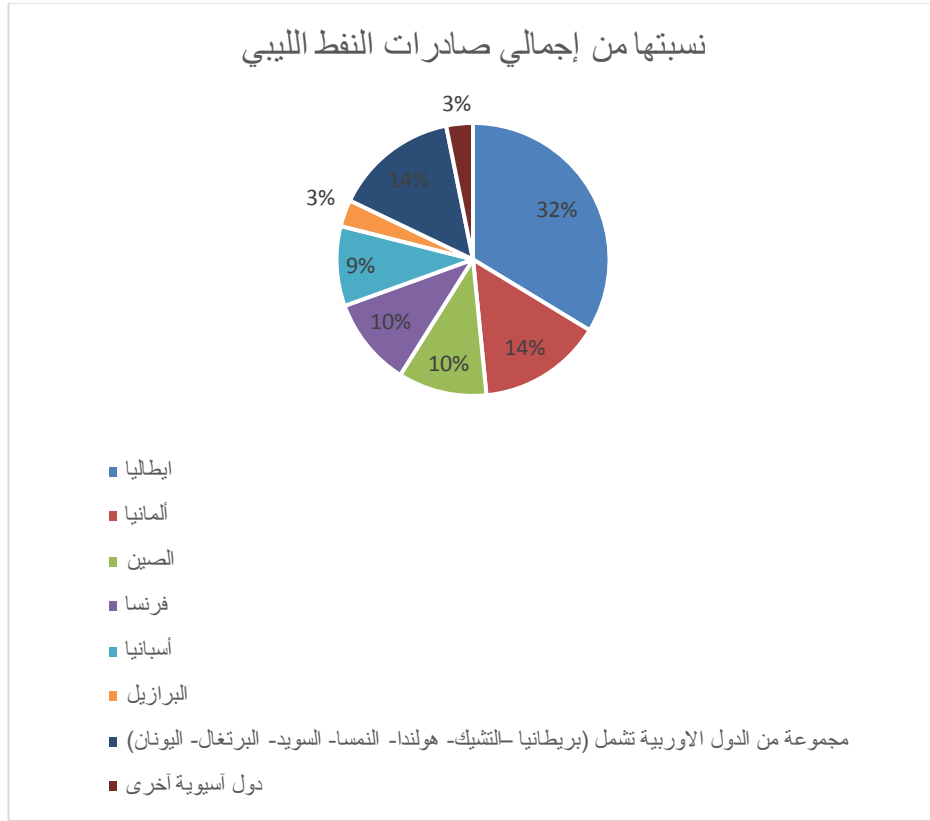
تغيرت هيكلية الشركاء التجاريين لليبيا خلال الخمس عقود خاصة فيما يتعلق باستيراد النفط، فبعد إن كانت الولايات المتحدة من ضمن المستوردين الأساسيين خلال فترة الستينات والسبعينات تراجعت حصتها، بينما أصبحت أوروبا المنتفع الأكبر من النفط الليبي حيث تستورد حوالي 80% من صادرات الخام الليبي.

الجدول (6) يوضح التوزيع الجغرافي لصادرات النفط الليبي

الدولة	نسبتها من إجمالي صادرات النفط الليبي
إيطاليا	32%
ألمانيا	14%
الصين	10%
فرنسا	10%
أستراليا	9%
البرازيل	3%
مجموعة من الدول الأوروبية تشمل (بريطانيا -التشيك - هولندا - النمسا - السويد - البرتغال - اليونان)	14%
دول آسيوية أخرى	3%

المصدر: (المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، أغسطس 2016، ص7).

الشكل رقم (4) نسبة من إجمالي الصادرات للنفط الليبي



المصدر: بيانات الجدول رقم (6).

المطلب الثالث: دور القطاع النفطي في الاقتصاد الليبي

قبل الاستقلال عام 1951 كان الاقتصاد الليبي يعتمد بصورة رئيسية على الزراعة التي كانت تشغل أكثر من 70% من اليد العاملة، وتشكل نحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي بحسب الظروف المناخية، وكانت ليبيا تعد قبل اكتشاف النفط والغاز إحدى أفقر البلدان في العالم، وقد صاحب اكتشاف النفط انكماشاً في صادرات السلع الزراعية والصناعية والحيوانية وينعكس التركيز السلعي للصادرات في سلعة واحدة وهي النفط الخام مما جعل قيمة الصادرات الإجمالية تعتمد بشكل كبير على أسعار النفط والكميات المصدرة منه، حيث يعاني الاقتصاد الليبي من اختلال في مساهمة القطاع

الخارجي بسبب عدم مرونة صادراته نتيجة لهيمنة القطاع النفطي، ويشكل النفط 93٪ من الإيرادات الحكومية و95٪ من إيرادات الصادرات، (التقرير الاقتصادي، 2006) ونظرا للعقوبات التي كانت مفروضة على ليبيا وانعدام الاستثمار في القطاع النفطي شهدت حصة النفط في الاقتصاد بالأسعار الثابتة هبوطا ضعيفا خلال التسعينات، حينما يقاس حجم القطاع النفطي بمعدلات اسمية تبدو ليبيا إحدى أقل اقتصاديات العالم المنتجة للنفط، ففي عام 2002 بلغت حصة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الليبي مستوى أعلى بنحو الثلث من المملكة العربية السعودية وأكثر من ضعفي إيرادات النفط في إيران.

تعد ليبيا خامس أكبر دول قارة أفريقيا من حيث المساحة، وتمتلك ليبيا خمسة أحواض رسوبية رئيسية، أربعة منها تنتج النفط الخام، وفق معلومات شركة رأس لأنوف لتصنيع النفط والغاز، وتتوزع أحواض النفط الليبية إلى حوض سرت وحوض غدامس وحوض مرزق ثم حوض طرابلس البحري، بالإضافة إلى حوضين آخرين غير منتجين هما الكفرة في الجنوب الشرقي وحوض برقة في الشمال الشرقي من البلاد (موسوعة النفط الليبي، 2013).

واقع الصادرات من النفط الليبي:

يرتبط حجم وهيكل الصادرات لأي بلد بالقاعدة الإنتاجية لهذا البلد ونظرا لكون ليبيا من البلدان التي تتمتع بتوفر الموارد النفطية فمن الطبيعي إن يكون النفط يمثل النسبة الكبيرة من الصادرات.

الجدول رقم (7)

يوضح الصادرات من النفط الليبي خلال الفترة (1990-2017)

(بملايين البراميل)

الصادرات			السنوات
المتوسط اليومي	المجموع	التغير في المجموع %	
1.265	461.5	28.6	1990
1.105	403.2	1.4	1995
1.036	379.2	(2.8-)	2000
1.3	487.5	6.0	2005
1.3	491.1	2.7	2010
0.3	109.3	(77.7-)	2011
1.3	468.5	328.6	2012
0.9	316.7	(32.4-)	2013
0.3	124.5	(60.7-)	2014
0.3	109.0	(10.0-)	2015
0.3	111.3	2.1	2016
0.8	287.7	158.5	2017

المصدر: النشرة الاقتصادية لاعداد مختلفة 1992،2002،2004،2008،2011،2014،2017.

تطور حجم الصادرات من النفط الخام الليبي خلال الفترة (1990-2000):

يتبين من تحليل بيانات الجدول رقم (7) شهدت الصادرات النفطية تقلبات بين ارتفاع وانخفاض، خلال فترة التسعينات وبداية الإلينييات.

تطور حجم الصادرات من النفط الخام الليبي خلا الفترة (2000-2010):

حيث بلغ متوسط قيمة الصادرات 10389.2 مليون دولار، لتبدأ بعد ذلك في الارتفاع، حيث بلغت الصادرات الليبية أعلى قيمة لها خلال عام 2004 مقارنة

بالسنوات السابقة حيث قدرت بنحو 20848.3 مليون دينار (خالد، 2006، ص52-53)، واستمرت في الارتفاع خلال الأعوام 2006، 2007، 2008، تقوم ليبيا بتصدير الفائض إلى الأسواق العالمية بعد أن يتم تكرير حوالي 380 ألف برميل بالمصافي المحلية لسد حاجة السوق المحلي من المشتقات النفطية وتصدير الفائض منها إلى الخارج، (مؤتمر الطاقة العربي، أبوظبي، 2014، ص5)، تصدر ليبيا النفط لمجموعة من البلدان وتشمل البلدان التي يتم تصدير كميات كبيرة من النفط الليبي إليها، إيطاليا وفرنسا والصين وألمانيا وإسبانيا والمملكة المتحدة واليونان والولايات المتحدة، هناك الآخرون الذين يستوردون النفط من ليبيا ولكن بكميات صغيرة وعندما يتم جمعها تشكل ما يقرب من 14 % من النفط المصدر، يتميز النفط الليبي بغزارة المستخرج منها، وقربه من موانئ التصدير، ويصنف نفط ليبيا بقلّة كثافته وعدم احتوائه على نسب كبريت كبيرة، وتصدر ليبيا النفط الخام الخفيف من ستة مرافئ رئيسية على طول ساحل البلاد الممتد على مسافة تقترب من 2000 كيلو متر منها خمسة مرافئ تقع ضمن الجزء الشرقي وهي مرافئ السدرة، رأس لانوف، مرسى البريقة، الزويتينه، الحريقه بمدينة طبرق، مرفأ الزاوية في المنطقة الغربية (واقع النفط الليبي، 2016، ص3).

عندما رفع الحظر في سنة 2004 اكتسبت ليبيا الاستقرار في صادراتها النفطية مما أدى إلى زيادة العائدات من صادرات النفط، وشهدت الفترة 2002 - 2008 زيادة في الصادرات منذ أن نمت الأسواق أكثر، في عام 2005 استأنفت شركات النفط الأمريكية عملياتها في مجال النفط والغاز في ليبيا بعد غياب استمر تسعة عشر عاماً، حيث أن الكميات المصدرة من النفط ارتفعت لتصل إلى 487.5 مليون برميل خلال عام 2005، مقابل 459.9 مليون برميل عام 2004 بمعدل تغير تصل نسبته إلى

6.0% (النشرة الاقتصادية، 2016)، تراجعت صادرات النفط خلال عام 2008 حيث بلغت 525.7 مليون برميل مقابل 536.8 مليون برميل عام 2007، بمعدل تغير تصل نسبته إلى -2.1%، مع ارتفاع أسعار النفط حيث بلغ متوسط أسعار النفط الليبي 96.4 دولارا للبرميل، ويعود الانخفاض في الصادرات إلى قرار اتخذه منظمة أوبك بشأن تخفيض إنتاجها عند تقاوم مشكلة الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على أسواق النفط العالمية (التقرير السنوي، 2008، ص49).

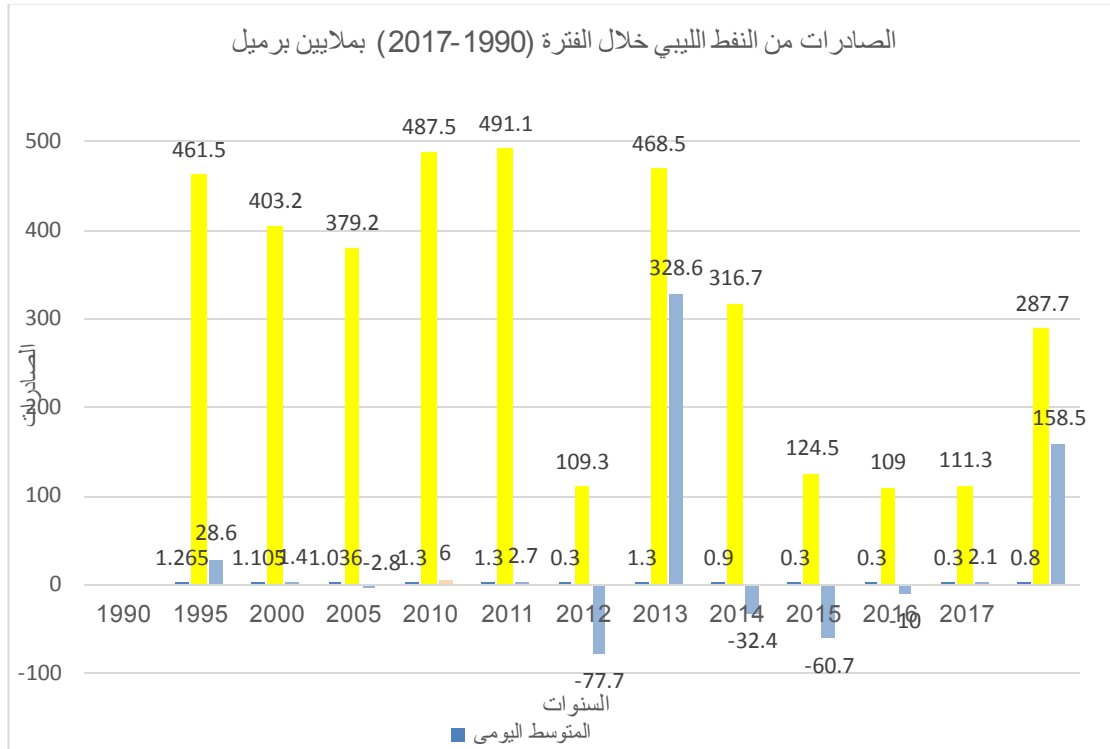
تطور حجم الصادرات من النفط الخام الليبي خلال الفترة (2010-2017):

بلغت قيمة صادرات ليبيا النفطية للدول الأوروبية القريبة من الساحل الليبي على البحر المتوسط مئات المليارات من الدولارات قبل الثورة في عام 2011، مع بدء الاضطرابات المدنية التي عمت البلاد ربيع 2011 فإن الكميات المصدرة من النفط تأثرت نتيجة لانخفاض الإنتاج والعقوبات الدولية التي فرضت على ليبيا وبعض المؤسسات العاملة بها، حيث تراجع حجم الصادرات بسبب تراجع حجم الإنتاج بالإضافة إلى إغلاق مواني التصدير الرئيسية في ليبيا، حيث شهدت تراجعا حادا خلال عام 2011 لتصل إلى 138.9 مليون برميل، مقابل 491.1 مليون برميل في عام 2010 (التقرير السنوي، 2011، ص54)، تذهب نسبة 85% من الصادرات النفط الخام في 2010 إلى أوروبا وحوالي 13% إلى آسيا، إيطاليا كان لها القدر المعلى في استقبال نسبة مئوية من النفط الليبي المصدر (28%)، بينما فرنسا (15%) والصين (11%) وألمانيا (10%) وإسبانيا (10%)، أوقفت ليبيا تصدير النفط تماماً بحلول شهر أغسطس 2011 بسبب أحداث الثورة، وقد اقتربت الصادرات من 400 ألف

برميل في الحادي عشر من أكتوبر (موسوعة النفط الليبي)، وخلال عام 2012 ارتفعت الكميات المصدرة من النفط الخام لتصل إلى 468.5 مليون برميل، مقابل 109.3 مليون برميل خلال عام 2011 بنسبة تغير 328.6 %، لم تتأثر صادرات النفط الخام بالعوامل التخريبية التي حدثت خلال عام 2012 بشكل كبير حتى بعد ما تم إيقاف بعض موانئ التصدير وذلك لتخزين الكميات المتعاقد علي تصديرها خلال فترات الاضطراب، ومن بعد تم تصديرها عند انتهاء تلك الاضطرابات (التقرير السنوي، 2012، ص 56,57) قدرت المؤسسة الوطنية للنفط خسائر عائدات النفط بما يقارب 68 مليار دولار منذ عام 2013 تأتي هذه الخسائر بسبب الحصار على موانئ التصدير النفطية منذ منتصف عام 2013، و الإعتصامات والإضراب المتكرر في بعض الحقول النفطية، والتي أدت جميعها إلى إنحدار إنتاج وصادرات النفط إلى مستويات متدنية أثرت على مجمل النشاط الاقتصادي نتيجة للانكماش الكبير في الإيرادات النفطية، انخفضت الكميات المصدرة من النفط الخام من نحو 468.5 مليون برميل في عام 2012 إلى نحو 316.7 في عام 2013 وبنسبة انخفاض قدرها -32.4 %، واستمر انخفاض الصادرات لتصل إلى 124.5 مليون برميل خلال عام 2014 بنسبة انخفاض قدرها -60.7 % واستمر انخفاض الكميات المصدرة علي التوالي لسنة 2015، 2016 لتصل إلى 109.0، 111.3، وفي سنة 2017 بدأت في الارتفاع طفيف لتصل إلى 287.7 مليون برميل، (النشرة الاقتصادية، 2016، 2017، 2019).

الشكل رقم (5) يوضح الصادرات من النفط الليبي خلال الفترة (1990-2017)

(بملايين البراميل)



المصدر: بيانات الجدول رقم (7).

الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا :

يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية للبلد الذي يكشف التطور الاقتصادي ومسيرته التنموية وذلك عن طريق حساب مجموع القيم السلع والخدمات النهائية (التامة الصنع) المنتجة داخل البلد خلال فترة زمنية معينة، فالناتج المحلي الإجمالي موزع حسب القطاعات الاقتصادية، حيث أن الناتج المحلي النفطي أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (الطروق، 2012، ص 68-69) لمعرفة التطور في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي طيلة فترة

الدراسة 1990-2017 فإنه يتطلب منا تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث فترات كما هو موضح في الجدول رقم (8).

جدول رقم (8) يوضح التطور في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الاقتصاد الليبي.

(المليون دينار سنويا)

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015
الناتج المحلي الإجمالي	8246.9	10672.3	17620.2	67047.3	92978.2	38300.30

المصدر: المجلد 47 الربع الأول، 2007.

أولا : التطور في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2000).

تميزت هذه الفترة من سنة 1990 بأن الناتج المحلي الإجمالي أخذ اتجاه الصعود علي التوالي حيث وصل 8246.9 مليون دينار، ويعود هذا إلى حرب الخليج الثانية التي أدت إلى تحسن أسعار النفط وتحول الدول المستهلكة للطاقة إلى ليبيا حيث استفادت ليبيا من ارتفاع السعر، وبالتالي زادت صادراتها النفطية، كما أخذ معدل نمو الناتج المحلي قيمة منخفضة خلال السنوات 1994، 1993، 1992 نتيجة لعدم استقرار أسعار النفط، بينما شهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا خلال عام 1995 ليصل إلي 10672.3 مليون دينار، (جبريل محمد، 2017، ص 57-60) واستمر في الزيادة حتي وصل في عام 2000 17620.2 مليون دينار.

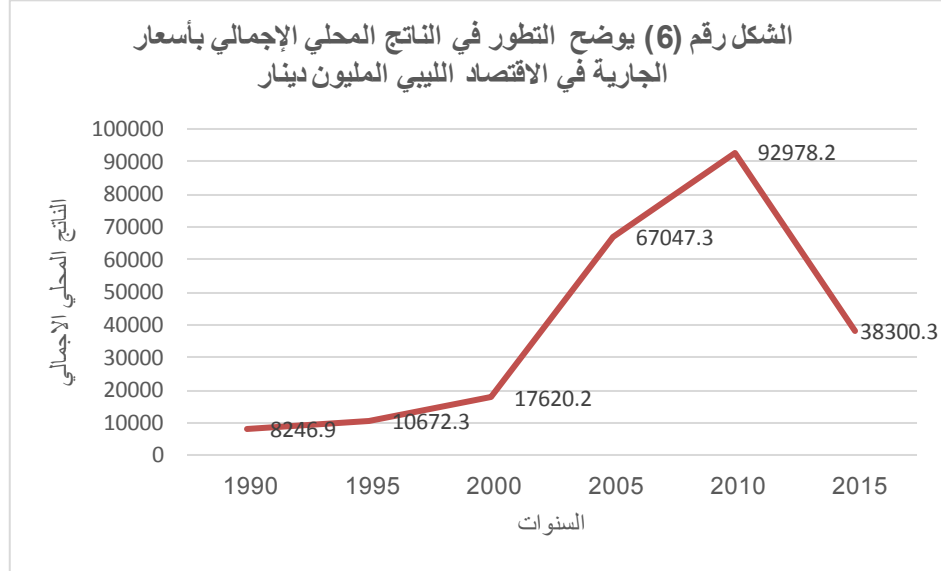
ثانيا : التطور في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2010).

تميزت هذه الفترة بارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة لتحسن السوق النفطي وارتفاع الأسعار بنهاية عام 1999 وبداية عام 2000، وكذلك بسبب رفع العقوبات المفروضة على ليبيا من المجتمع الدولي، إذ حقق الاقتصاد الليبي فائضا ماليا في تلك الفترة أدى إلى حالة من الاستقرار المالي، ولقد شهد عامي 2000 و2001 ارتفاعا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.4% عام 2000 و29% عام 2001، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى التغيرات التي حدثت في السوق العالمي النفطي، كما سجل نمو الناتج المحلي ارتفاعا ملحوظا في عام 2003 ليصل إلى 37604 مليون دينار وهذا الارتفاع راجع إلى زيادة الناتج النفطي بسبب ارتفاع أسعار النفط، واستمر الناتج المحلي في الارتفاع حتى عام 2008 ليصل 102242.9 مليون دينار، وبعد 2008 بسبب الأزمة المالية وانخفاض أسعار النفط بدأ الناتج المحلي في التراجع نحو الانخفاض ليصل في عام 2009 إلى 70493.3 مليون دينار، وفي عام 2010 ارتفع ارتفاعا طفيفا ليصل إلى 92978.2 مليون دينار.

ثالثا: التطور في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2017).

تميزت هذه الفترة بتدبب الناتج المحلي الإجمالي نحو الانخفاض والارتفاع بسبب الأحداث سنة 2011 والتغيرات السياسية وإغلاق المواني والحقول النفطية، وبالتالي انخفاض في الناتج المحلي النفطي بنسبة 62.6% ليصل الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 إلى 47549.5 مليون دينار، ومن ثم ارتفع في عام 2012 و2013 على التوالي بسبب ارتفاع أسعار النفط ليصل إلى 112591، 79952.6 مليون دينار، وفي عام 2014 انخفض ليصل

إلى 43030.2 مليون دينار وهكذا استمر في انخفاض حتي عام 2017 بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية ليصل إلى 46153 مليون دينار (النشرة الاقتصادية لسنوات مختلفة).



المصدر: بيانات الجدول رقم (8).

الفصل الثاني

السياسة المالية والتجارب الدولية

المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية وأدوات السياسة المالية.

المبحث الثاني: واقع السياسة المالية في الاقتصاد الليبي

خلال (1990_2017).

المبحث الثالث: التجارب الدولية للسياسة المالية.

المبحث الأول

مفهوم السياسة المالية وأدواتها

المقدمة

تحتل السياسة المالية في العصر الحديث مكانة هامة بين السياسات الأخرى، فقد أصبحت أكثر تطوراً على ما كانت عليه من قبل، بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والانتقال من نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة بسياسات مالية مناسبة، وقد اكتسبت السياسة المالية دوراً أكثر أهمية، وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من أزمات اقتصادية، والسعي إلى تحقيق التوازن الاقتصادي العام، والتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية.

لقد شهد الاقتصاد العالمي في العقود السابقة مجموعة من التطورات التي حملت في طياتها دلالات هامة ارتبطت بالتطور المتسارع نحو العولمة المالية، دافعة بالعديد من الدول إلى إعادة وتعميق الاهتمام في سبل رسم سياساتها المالية بشكل يتناسب مع التغير، ونظراً لارتباط الاقتصاد بالنفط كونه سلعة إستراتيجية عالمية تؤثر على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، فقد دخلت البشرية القرن الواحد والعشرين ولا يزال النفط يأتي في المقام الأول من حيث الأهمية، حيث تعمل الدولة على تحقيق أهدافها الاقتصادية، أما عن طريق نشاطها بشكل مباشر أو عن طريق التدخل بواسطة القوانين واللوائح التنفيذية المتعددة أو بالتدخل عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية لتوجيه النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية.

لقد اختلف مفهوم السياسة المالية من فلسفة إلى آخري ومن مدرسة اقتصادية إلى ثانية، وقد كان هناك العديد من المحاولات والآراء لتعريف السياسة المالية والتي اختلفت باختلاف المراحل الزمنية والفكرية تبعا للظروف الاقتصادية والسياسية، هناك أكثر من تعريف للسياسة المالية وذلك وفقا لوجهات نظر المفكرين والاقتصاديين ومن هذه التعريفات "هي ذلك الجزء من سياسة الدولة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل بتقرير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات"، (الصالح وآخرون، 2020، ص9) فيعرف الكلاسيكيون السياسة المالية بأنها عملية تغيير حجم الإنفاق الحكومي أو الإيراد العام، وذلك في حالة عدم التوازن بين جانبي الميزانية العامة للدولة، أي عند وجود تباين بين حجم النفقات وحصيلة الإيرادات.

أما الكنزيون عرفوا السياسة المالية بأنها الأدوات التي تتدخل الدولة من خلالها لتوجيه الاقتصاد الوطني وأحداث تغييرات واضحة بحيث تؤدي لزيادة حجم الإنتاج والتشغيل ومعدلات النمو.

يلاحظ من التعريفين السابقين:

تركيز الكلاسيكيون على تحقيق التوازن المالي من خلال السياسة المالية، حيث نادوا بتخفيض الإنفاق العام بشكل مستمر، كي لا تقع الدولة في حالة العجز، كما رأوا أن لجوء الحكومة للاقتراض العام من الجمهور يجب أن يكون نادرا.

أما الكينزيون رأوا بأنها سياسة توسعية لا تقف عند حدود التوازن المالي، فالسياسة المالية من وجهة نظرهم هي وسيلة لتحقيق هدف اقتصادي عام، حيث رأوا أنه يمكن استخدام الإنفاق العام والضرائب والقروض العامة وغيرها من أدوات السياسة المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة كزيادة الطلب الكلي، وتحفيز المنتجين.

لا يوجد تعريف محدد للسياسة المالية لأن مثل هذا التعريف يتم وفقاً للوظائف والأهداف التي تسعى السياسة المالية إلى تحقيقها والتي تختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة نظامها الاقتصادي ودرجة تطور الاقتصاد.

يمكن تعريف السياسة المالية على أنها مجموعة الأهداف والتوجيهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة في التأثير على الاقتصاد الوطني والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة كافة الظروف المتغيرة (السوادي، ص212)، ويشير هذا التعريف على أن السياسة المالية هي أداة التأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بمعنى استخدام الحكومة لبرامج الإنفاق والإيرادات العامة التي تتنظم في الموازنة العامة لإحداث الآثار المرغوبة على التنمية ومعالجة مشاكل الاقتصاد.

كما يمكن تعريف السياسة المالية بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية خلال فترة معينة، فالسياسة المالية هي دراسة تحليلية للنشاط المالي للدولة وما ينتج عنها من آثار على الاقتصاد القومي (عبد الحميد، ص43).

ويرجع مصطلح السياسة المالية أساسا إلى الكلمة الفرنسية وتعني حافظة النقود أو الخزانة، وكانت السياسة المالية يراد بمعناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة، ويعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات المجتمع الذي تعمل فيه، فقد استهدف المجتمع قديما إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة.

- أهداف السياسة المالية:

تلعب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في الدولة دورا كبيرا في تحديد أهداف السياسة المالية الواجب تنفيذها، والواقع أن أهداف السياسة المالية لا تختلف في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، ولكن وسائل تحقيق هذه الأهداف تختلف وذلك بتأثيرها بمستوى التقدم والتخلف الموجودة في الدولة.

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالسياسة العامة من خلال استخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة من طرف الدولة، فالسياسة المالية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، والوصول لمستوى التشغيل الكامل، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتوازن في ميزان المدفوعات، والحفاظ على استقرار الأسعار، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق تكثيف أدواتها.

ويمكن توضيح أهداف السياسة المالية في الآتي:

1- تحقيق التنمية الاقتصادية: إن التنمية هي أساس النمو، حيث أن النمو يعني إنتاج السلع والخدمات في الدولة يكون أكبر من النمو السكاني في الدولة، لا تركز التنمية على حجم الإنتاج فقط وإنما تركز أيضا على هيكل هذا الإنتاج من

الأموال التي تخصص للإنفاق في الموازنة العامة للدولة، ولها دور في تحقيق التنمية وذلك من خلال الإنفاق الاستثماري، أما بالنسبة للإيرادات فيجب أن تتأكد الدولة من أن إنتاجيتها تتكون من الدخل والثروة اللذان تولدا من النفقات، (الصالح وآخرون، 2020، ص10).

2- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: ويقصد به الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتجنب المتغيرات المفاجئة في المستوى العام للأسعار، مع المحافظة على معدل نمو حقيقي مناسب، فالنشغيل الكامل لا يعني الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر وإنما التقليل النسبي لها، وخلق فرص عمل المنتجة (النسور، ص154).

3- العمل على رفاهية المجتمع وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل: (الوزني، ص322)، بمعنى يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من رفاهية الأفراد في حدود إمكانيات المجتمع وما تقتضيه العدالة الاجتماعية، وبالتالي لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتعيين طرق توزيع المنتجات على الأفراد، إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعاً أقرب إلى العدالة، ويستلزم ذلك تدخل الحكومة لإعادة توزيع الدخل القومي بأدوات السياسة المالية.

4- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار: التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في استخدام الأدوات الملائمة لمواجهة التضخم والركود الاقتصادي.

5- التوظيف الكامل: تحقيق التوظيف الكامل عن طرق إقامة مشاريع مختلفة من قبل المؤسسات العامة والخاصة ودراسة مدى حاجة السوق من التخصصات المختلفة في المجالات المختلفة (عبد الرحمان، ص54).

6- تحقيق التوازن الاقتصادي: السياسة المالية يمكن أن تقوم بمساعدة فعالة في تسوية الأوضاع الاقتصادية وذلك في أوقات الركود وأوقات الازدهار، حيث تقوم الحكومة بعمل ما يعجز الفرد عن تحقيقه، فتشجع الاستثمار في أوقات الركود مما يزيد من الإنتاج.

7- تحقيق العدالة الضريبية: تحقيق العدالة الاجتماعية يتضمن في جوهره تحقيق العدالة الضريبية، حيث تقوم الدولة بدور المعدل فهي تقطع من دخول الأفراد مقابل خدمات تؤديها لهم في مختلف شؤون حياتهم،(الصالح وآخرون، 2020، ص10).

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية:

تعددت آراء المنظرين الاقتصاديين حول مدلول السياسة المالية نتيجة تطور المجتمعات وتطور الفكر الاقتصادي، إلا أنها كانت تصب في قالب واحد فالسياسة المالية هي أداة المالية العامة من إيرادات ونفقات توجهها الدولة من أجل التأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ولقيام الدولة بهذه المهمة يكون عادة من خلال عدة أدوات أهمها.

أولاً: الإيرادات العامة :

مفهوم الإيرادات العامة بأنها مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملكها الذاتية أو من مصادر خارجة عن ذلك سواء قروض خارجية أم داخلية أم مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية (جمعة، ص36)، ويقصد أيضا بالإيرادات العامة كأداة مالية “بأنها مجموع الدخل التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة، من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي” (الصالح وآخرون، 2020، ص10) أهمها المصادر الضريبية وهي تمثل النصيب الأكبر من الإيرادات العامة وتتمثل تلك المصادر في الآتي:

1- الضرائب : وهي اقتطاع مالي تقطعه السلطة العامة من الدخل والثروات جبرا وبصفة نهائية وبدون مقابل لتحقيق أهداف المجتمع، وأهم الضرائب على الدخل والأرباح والضريبة العامة على المبيعات والضرائب على التجارة الخارجية، والضريبة هي إسهام أفراد المجتمع من أجل الاستعمال العام دون تحقيق أي منفعة مباشرة.

حيث تعد الضرائب من أهم الأدوات المستخدمة في السياسة المالية، وهي المسؤولة عن زيادة أو تقليل مستوى الإنفاق الكلي في الاقتصاد وبالتالي الحد من مشكلة التضخم والعكس صحيح في حالة وجود ركود اقتصادي، فإن الحكومة تقوم بتخفيض معدلات الضرائب أو حتى إلغاء بعضها عن بعض السلع والخدمات، مما

يؤدي إلى زيادة حجم الدخل المتاح للإنفاق والذي بدوره سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والحد من مشكلة الركود الاقتصادي(صالح، ص12-13)، يقسم مختصوا المالية العامة الضرائب إلى قسمين الضرائب المباشرة التي تقطع مباشرة من الدخل أو رأس المال كضريبة الدخل، بينما الضرائب غير المباشرة والتي تسمى بـضرائب الإنفاق تفرض عندما ينفق الفرد رأسماله في سبيل تحقيق حاجة كالضريبة الجمركية أو ضريبة المبيعات وهي أقل أهمية من الضريبة المباشرة.

ومن هذا التعريف تمتاز الضريبة بالخصائص التالية:

- الضريبة فريضة نقدية: تدفع الضريبة نقدا وليس عينا، فعند فرضها لا تراعي الدولة اختلاف تكاليف الإنتاج من ممول إلى آخر.
- الضريبة إجبارية: يأتي عنصر الإلزام من أن الدولة هي التي تحدد كل ما يتعلق بالضريبة من حيث وعائها ونسبتها ووقت دفعها.
- مراعاة المقدرة التكاليفية: عند تشريع ضريبة ما تراعي الدولة المقدرة المالية للمكلف فكلما اتسع وعاء الضريبة زادت حصيله الضريبة سواء كانت تؤخذ بأسعار نسبية أم تصاعديّة(العبيدي، 2011، ص119).
- تدفع الضرائب بدون مقابل وبصورة نهائية: أن دفع الضريبة لا ينتظر من ورائها نفعاً خاصاً يعود عليه بل يدفعها مساهمة منه في تمويل نفقات الدولة، وإن دافع الضريبة لا يمكنه استردادها بأي شكل من الأشكال.

- الضريبة أداة لتحقيق وظائف الدولة ومن هذه الأهداف الهدف المالي يبقى الهدف المالي في مقدمة الأهداف التي تقوم بها الضريبة، حيث تغطي الجانب الأكبر من النفقات العامة، وكذلك تهدف الضريبة إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية من التخصيص والتوزيع والاستقرار والنمو، وذلك من خلال التأثير على الدخل والادخار والاستثمار والإنتاج، حيث تلعب دورا هاما في تخصيص الموارد الاقتصادية، وكذلك تهدف إلى تحقيق أهداف اجتماعية تتمثل في تحقيق التوازن الاقتصادي وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة (عمرو، 2006، 133-134).

2- الرسوم: يعرف الرسم بأنه (مبلغ من النقود يدفعه الفرد إلى الدولة أو إحدى هيئاتها العامة جبرا مقابل نفع خاص يحصل عليه (العبيدي، 2011، ص112)، مثل رسوم شراء سيارة أو رسوم تسجيل في الجامعة، ومن هذا التعريف للرسم عناصر هي:

- الصفة النقدية: يدفع للرسم نقدا للدولة وليس عينا.
- الصفة الجبرية: يدفع الرسم بصورة جبرية من الشخص طالب الخدمة.
- الرسم يدفع مقابل خدمة خاصة: يدفع الرسم مقابل خدمة خاصة يحصل عليها الفرد وهذه الخدمة لا تقدم إلا من قبل الدولة، وتكون على صور منها حصول الفرد على خدمة من موظف حكومي مثل القاضي وكاتب العدل، أو منح امتياز للفرد كترخيص الصيد وممارسة مهنة معينة.
- اقتران النفع الخاص بالنفع العام: عندما يدفع الشخص رسما معيناً فإنه يحصل على منفعة خاصة تعود عليه وفي الوقت نفسه يحصل المجتمع على منفعة اجتماعية، (العبيدي، 2011، ص114).

2- القرض العام: تلجأ الدولة في الكثير من الأحيان إلى تحصيل بعض الأموال لغرض تغطية عجز في الميزانية في ميزان المدفوعات، في هذه الحالة تقوم بطلب قرض من المصرف المركزي.

تعريف القرض العام: يقصد به الموارد المالية التي يحصل عليها القطاع العام من الأفراد أو من الشركات الخاصة أو من المؤسسات والمصالح العامة بشرط تسديد قيمتها مع الفوائد عند انتهاء فترة الاستحقاق (عمرو، 2007، ص227) ويمكن أن نعرف القرض بأنه (مبلغ من المال تستدينه الدولة من الغير- أفراد- مصارف - دول وتتعهد برده مع الفوائد، طبقاً لإذن من السلطة التشريعية والذي يتضمن تحديد مبلغ القرض وفوائده ومدته وكيفية تسديده)، (العبيدي، 2011، ص164) ومن هذا نستنتج أن للقرض خصائص تتمثل في التالي:

- القرض العام مبلغ من المال: قد يكون نقدياً أو عينياً، والصفة النقدية في القرض هي الصفة الغالبة في العصر الحديث.

- القرض العام يدفع للدولة: يعد من الإيرادات العامة لذلك ينحصر عقد القرض بأشخاص القانون العام سواء كان هذا الشخص السلطة المركزية أم كان من المؤسسات العامة كالمصرف المركزي.

- يعد القرض العام من الإيرادات غير العادية ويختلف بهذا عن الإيرادات الأخرى.

- يتم القرض العام بموجب عقد يصدر بموجب قانون.

- يطلب القرض العام لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية.

- يطلب القرض العام حسب ظروف السوق: أي يدفع بصورة اختيارية بعكس الضرائب التي تتصف بالإجبار.

- يتضمن القرض العام مقابل الوفاء: قيمة القرض الأصلي مضافا إليه نسبة الفوائد في موعد الاستحقاق (عمرو، 2007، ص 233-234).

4- موارد من أموالها الخاصة: هي كل ممتلكات الدولة سواء كانت مخصصة للاستخدام العام كالطرق، مباني الوزارات، والمواني، أم الممتلكات التي تحولت من الاستخدام العام للاستخدام الخاص للأراضي الزراعية، والمشاريع الصناعية والتجارية، والأوراق المالية التي تكون ملكا للدولة، (الصالح وآخرون، 2020، ص 11).

ثانيا: النفقات العامة:

تعرف النفقات العامة بأنها "مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجة عامة، يكون الغرض منها حماية المواطنين، وزيادة رفاهيتهم العامة ويستلزم لأداء هذه الخدمات الإنفاق من جانب الدولة"، (الصالح وآخرون، 2020، ص 11).

أ- التقسيمات النظرية للنفقات العامة :

- نفقات عادية ونفقات غير عادية: النفقات العادية هي التي تتكرر بانتظام كدفع المرتبات الموظفين، بينما غير العادية فلا تتكرر بانتظام في الميزانية كنفقات مواجهة الكوارث.

- نفقات جارية ونفقات استثمارية: النفقات الجارية لازمة لدفع رواتب الموظفين وتسيير المرافق العامة، بينما النفقات الاستثمارية خاصة بتكوين رؤوس الأموال للمجتمع.

- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية: النفقات الحقيقية تحصل الدولة فيها على مقابل لتلك النفقات كالحصول على السلع والخدمات، بينما النفقات التحويلية تحول فيه الدولة جزء من الدخل القومي من الطبقات الاجتماعية المرتفعة الدخل للطبقات محدودة الدخل.

ب-التقسيمات العملية للنفقات العامة:

- التقسيم الوظيفي: تقوم فيه الدولة بمعرفة إيرادات كل دائرة من دوائرها والمصاريف اللازمة لها وبعد ذلك يتم تحديد النفقات المخصصة لكل قطاع حسب التكلفة.

- التقسيم الاقتصادي: يعتمد هذا التقسيم على مهام تقوم بها الدوائر الحكومية بشرط تقسيمها حسب القطاعات الاقتصادية (زراعة-صناعة-تجارة).

- التقسيم الإداري: يتم التقسيم حسب الإدارات الحكومية التي تقوم بعملية الإنفاق كالوزارات والهيئات ثم تقسيم الإدارات لإدارات أصغر.

ثالثاً:عجز الموازنة العامة:

هي سياسة مالية تستخدمها الدولة لزيادة حجم الإنفاق العام، حيث تقوم الدولة بإصدار النقود من أجل تمويل المشروعات المخططة للموازنة، وتخفي هذه العملية وراءها سياسة مالية توسعية لزيادة حجم الإنفاق العام وتنشيط الطلب الكلي، لا تطبق الدول المتقدمة هذه السياسة إلا في حالات الانكماش، بينما

الدول النامية تعتمد على هذه السياسة بشكل مستمر وذلك لنقص الموارد العامة للدولة، كما إن نجاح هذه السياسة يتوقف على حالة البلد الاقتصادية، فأن التمويل بالعجز يدفع الاقتصاد إلى النمو في الدول المتقدمة بينما الدول النامية تعاني من ضعف وعجز الجهاز الإنتاجي يترتب على التمويل بالعجز مزيد من التضخم والعجز، (الصالح وآخرون، 2020، ص12).

المبحث الثاني

واقع السياسة المالية في الاقتصاد الليبي

المطلب الأول: السياسة المالية في ليبيا

السياسة المالية التي تحدد مصادر دخل الدولة وأوجه إنفاق هذا الدخل من أجل تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية، وتلعب السياسة المالية دوراً وتأثيراً مهماً في الاقتصاد القومي وعلى أفراد المجتمع كأداة في مجال توزيع الدخل وإدارة موارد الدولة وضبط العجز الحكومي، فالإنفاق الاستثماري الحكومي وشكل النظام الضريبي والنفقات الحكومية على الدعم والخدمات الاجتماعية له تأثير كبير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى معدلات النمو الاقتصادي، إن تنفيذ السياسة المالية يعتمد بشكل أساسي على المؤسسات الحكومية، لذلك فإن كفاءتها وقدراتها الإدارية والتنسيقية هي أحد أبرز عوامل نجاح هذه السياسة.

ملامح السياسة المالية في الاقتصاد الليبي

تستخدم السياسة المالية لتحقيق أهدافها، وتتطوي تحت لوائها مجموعة من الأدوات الأخرى، هما النفقات العامة والإيرادات العامة، وقد تطورت هاتان الأدوات مع التطور الاقتصادي الذي لحق بالاقتصاديات التي تستخدمها، (تقرير مؤسسة الصالون الاقتصادي، 2020)، فالسياسة المالية المتبعة بالرغم من تغيير النظام السياسي في ليبيا الذي كان قائماً خلال الفترة (1969-2011)، إلا أنها مازالت تعتمد على قانون النظام

المالي للدولة الصادر في 1967 وتعديلاته، وبناء عليه فإن أهم أدوات السياسة المالية في ليبيا هي ما يتم تحصيله من الإيرادات النفطية والضرائب والرسوم والعوائد بأنواعها فيما يتعلق بالإيرادات العامة والإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري والنفقات العامة (شنييش، 2012-2017، ص9).

أولاً: الإيرادات العامة:

تنقسم الإيرادات العامة في ليبيا إلى إيرادات نفطية وإيرادات غير نفطية وإيرادات ضريبية.

- الإيرادات النفطية: تعد الإيرادات النفطية العمود الفقري للإيرادات العامة حيث تشكل ما لا يقل عن 90.0% من إجمالي الإيرادات كما يتضح من الجدول (9) التالي :

إلا أن هذه الإيرادات سريعة التأثير بالتطورات والأحداث المحلية والدولية كما حدث في النصف الثاني من عام 2013 التي نجمت عن إغلاق المواني والحقول النفطية لما يزيد عن عامين ونصف العام، وكذلك تداعيات انخفاض الأسعار العالمية للنفط منذ عام 2015 ثم اتجهت نحو الارتفاع الملحوظ في أواخر عام 2017.

• الإيرادات غير النفطية: تتكون الإيرادات غير النفطية في ليبيا من الضرائب والرسوم الجمركية وعوائد بعض الجهات الاعتبارية العامة كأرباح مصرف ليبيا المركزي، وبعض المؤسسات والشركات الاستثمارية العامة، وتشكل الإيرادات غير النفطية حوالي 10.0% من إجمالي الإيرادات العامة، وتتعرض هذه

الإيرادات دائما إلى التذبذب الكبير في قيمتها من سنة لأخرى بسبب التهرب الضريبي والتراخي في دفع الجباية والرسوم وإبقاء بعض ما يتم تحصيله منها في البلديات دون إيداعها في حساب الإيرادات المركزية لدى مصرف ليبيا المركزي.

- الإيرادات الضريبية والجمركية والعائدات المالية العامة:

يشمل النظام الضريبي والجمركي العائدات المالية العامة في ليبيا كلا من الضريبة على دخل الأفراد والضريبة الدمغة على دخل الشركات والضرائب غير المباشرة وكذلك الرسوم الجمركية التي تفرض على السلع عند استيرادها، كما يشمل عائدات وأرباح المؤسسات والشركات التي تمتلك الحكومة رأسماله وهي غالبا شركات نفطية واستثمارية، بالإضافة إلى أرباح مصرف ليبيا المركزي (وشركتي المدار وليبيانا) (عيسي علي، وبوفرنه، 2016، ص3).

الجدول رقم (9) يوضح الإيرادات العامة خلال الفترة (1990-2017)

(مليون دينار)

السنوات	الإيرادات العامة	الإيرادات النفطية	الإيرادات غير النفطية
1990	2441.4	1698.31	743.0
1991	2736	1993	743.0
1992	3415	1267	1286
1993	2553	34378.0	2.728.0
1994	1880.3	761	1119.3
1995	4737.8	3337.8	1400.0
1996	4980.3	3494	1486.3
1997	5277	3759.5	1517.5
1998	4277.1	2548.4	1728.7
1999	4857	3444.4	1412.6
2000	4662.2	2203.0	2459.2
2001	5998.8	3603	2395.3
2002	8646	6551	2095
2003	7475.2	3929	3546.2
2004	23087	19956	3131
2005	37106	34378	2728
2006	47088	43566	3522
2007	53366.3	48638.3	4728
2008	72741.2	64417.0	8324.2
2010	65144.5	55713.0	5790.1
2015	16843.4	10597.7	6245.7
2017	22337.6	19209.0	3128.6

المصدر: النشرة الاقتصادية لسنوات مختلفة (2004، 2010، 2015، 2017)، الكتاب الإحصائي 2003

من الجدول رقم (9) نلاحظ التطور في الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال تقسيمها إلى فترات.

أولاً: التطور في الإيرادات العامة خلال الفترة (1990-2000).

حيث شهدت فترة التسعينات تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض الطفيف، فقد حققت الإيرادات العامة في ليبيا في سنة 1990م و1991م ارتفاعاً ملحوظاً حيث بلغت الإيرادات العامة 2441.4 مليون دينار خلال سنة 1990م ويرجع السبب في ذلك الارتفاع في زيادة الإيرادات النفطية، أما خلال سنة 1992 و1993 انخفض إجمالي الإيرادات العامة من 3415 إلى 2553 على التوالي، إلا أن الانخفاض الكبير شهدته خلال سنة 1994م حيث بلغ حجمها 2.188 مليون دينار وذلك بسبب تدني أسعار النفط بسبب إزدياد المعروض من النفط الخام في الأسواق العالمية، وكذلك بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية، وفي سنة 1995 بدأت الإيرادات العامة في الارتفاع حيث وصلت إلى 4737.8 مليون دينار، ويرجع هذا التطور الكبير في الإيرادات العامة إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية الليبية، وذلك بسبب التحسن الذي طرأ على أسعار النفط، أما في سنة 1998م و1999م شهدت انخفاضاً ملحوظاً في حجم الإيرادات مقارنة بالسنة التي قبلها.

ثانياً: التطور في الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2010).

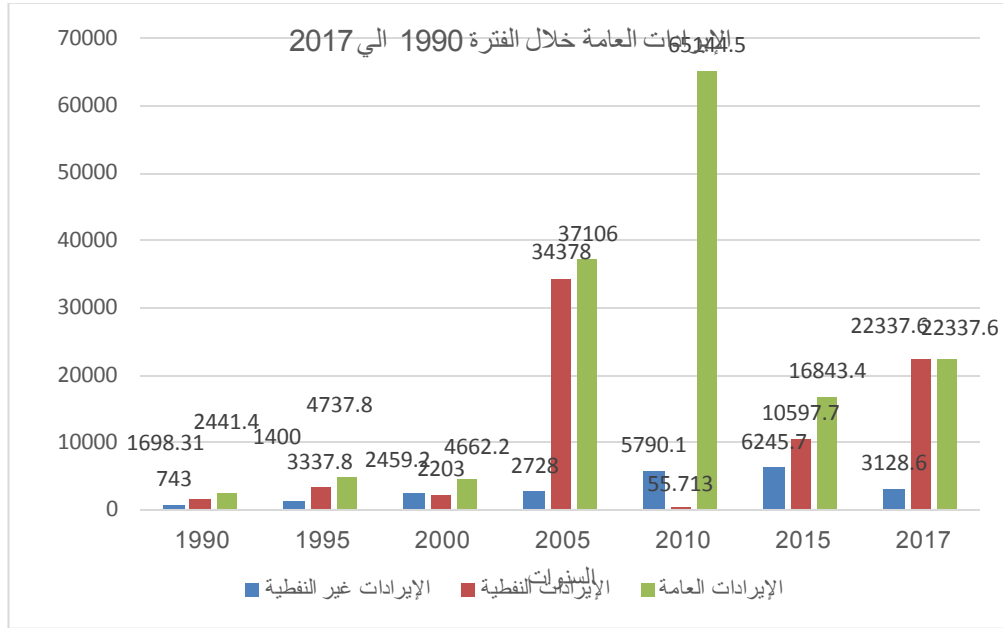
نلاحظ ارتفاعاً كبيراً في حجم الإيرادات العامة مقارنة بفترة التسعينات، حيث حققت الإيرادات العامة في سنة 2000م نحو 4662.2 مليون دينار، وانخفضت بمقدار بسيط خلال سنة 2001م ويرجع ذلك الانخفاض إلى أسعار النفط العالمية، وبعد

ذلك أخذت في الارتفاع حتى سنة 2008 وبسبب تحسن وانتعاش الاقتصاد الليبي بعد ما كان في فترة حصار وعقوبات مفروضة، أما خلال سنة 2009م انخفضت إلى 41.786 مليون دينار.

ثالثاً: التطور في الإيرادات العامة خلال الفترة (2010-2017).

نلاحظ من خلال الجدول رجعت لترتفع لتصل حوالي 65144.5 مليون دينار في سنة 2010م مقارنة بالسنة التي قبلها، حيث في السنوات الأخيرة خلال فترة الدراسة كانت الإيرادات العامة متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض إلا أن الانخفاض كان هو الغالب، و في سنة 2011م نلاحظ الانخفاض لتصل إلى 16.614 مليون دينار، وفي سنة 2012م ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 74.714 مليون دينار، وهذه الزيادة كانت الأكبر خلال سنوات الدراسة، وبعد ذلك أخذت الإيرادات العامة في الانخفاض الحاد تدريجياً بسبب مجموعة من العوامل منها انخفاض حجم الكميات المصدرة من النفط الخام وكذلك انخفاض أسعار النفط العالمية، بالإضافة إلى الأحداث التي شهدتها الدولة سنة 2011م والتي صاحبها التوقف في الإنتاج لعام 2014م، وعدم قدرة الدولة على جباية الإيرادات غير النفطية نتيجة التسيب الإداري والوظيفي وتدهور الوضع الأمني، مما أثر ذلك على الاقتصاد الليبي كافة، وفي سنة 2017م رجعت الإيرادات النفطية لتعافي والارتفاع عما كانت عليه في السنوات السابقة، ويرجع ذلك إلى تحسن قطاع النفط وزيادة الصادرات النفطية في ليبيا، وكذلك ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية، (مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والاحصاء المجلد 54، 2014).

الشكل رقم (7) يوضح تطور حجم الإيرادات خلال الفترة 1990-2017



المصدر: بيانات الجدول رقم (9).

ثانياً: النفقات العامة.

تتكون النفقات العامة من إنفاق جاري وإنفاق استثماري وإنفاق على الدعم الحكومي على بعض السلع والخدمات، وتقوم الحكومة الليبية بتحديد حجم الإنفاق العام السنوي ضمن الميزانية العامة السنوية، حيث تتضمن كيفية توزيع هذا الإنفاق على القطاعات والنشاطات المختلفة داخل الدولة، ويتم توزيع الميزانية العامة للدولة إلى ثلاث أقسام رئيسية وهي:

1- الإنفاق الجاري: ويشمل الأجور والمرتبات وما في حكمها والمصروفات الإدارية

والعمومية والتي ازدادت بصورة مضاعفة منذ عام 2011.

2- الإنفاق الاستثماري: وهو استثنائي في ظل النظم المالية التقليدية لكن استخدامه

أصبح أكثر شيوعاً في الوقت الحاضر، حيث انه أصبح إن الإنفاق الاستثماري

ضرورة مهمة لتحفيز النمو بسبب عوامل عدة من بينها الاختلالات الكثيرة التي تعرضت لها الاقتصاديات، ويشمل الإنفاق على مشاريع البنية التحتية والكهرباء، وكذلك التي تخص قطاع التعليم والصحة والقطاع العام في مجال الزراعة والصناعة، وقد تم خلال السنوات 1978-2006 توزيع معظم الإنفاق الاستثماري بمبالغ صغيرة على مستوى إدارات الحكم المحلي.

3- الإنفاق على الدعم الحكومي: حيث يحظى دعم المحروقات وباقي السلع بنسبة أعلى ويتم تهريب جزء كبير من السلع المدعومة إلى دول الجوار بسبب الفارق الكبير في الأسعار، (الصالح وآخرون، 2020، ص21-22).

جدول رقم (10)

يوضح النفقات العامة خلال الفترة (1990-2017)

(بالمليون دينار)

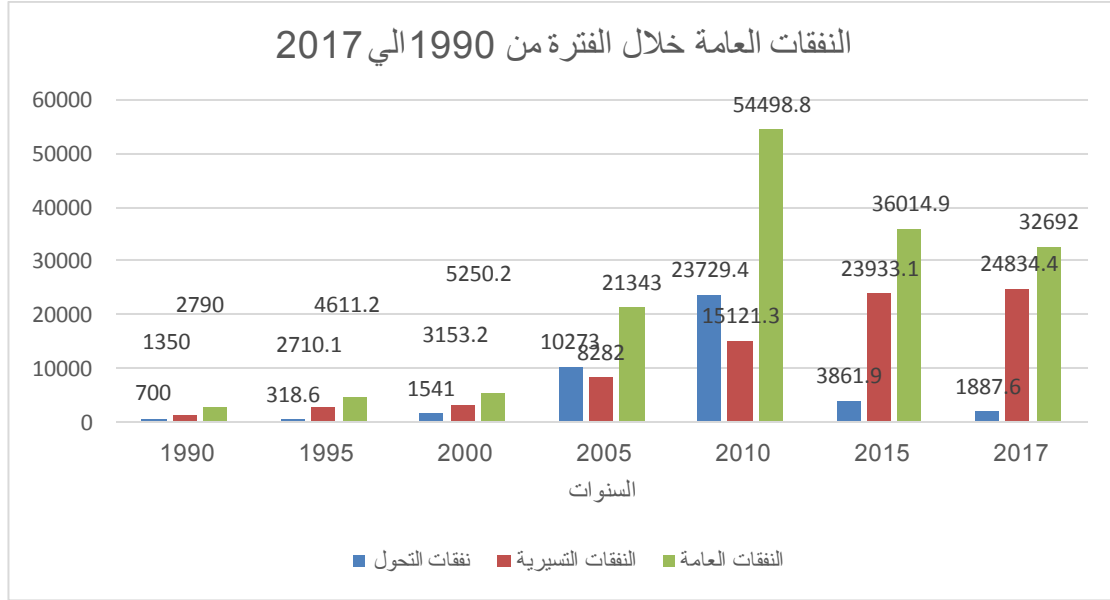
السنوات	النفقات العامة	النفقات التسييرية	النفقات التحويلية
1990	2790	1350	700
1995	4611.2	2710.1	318.6
2000	5250.2	3153.2	1541.0
2005	21343.0	8282.0	10273.0
2010	54498.8	15121.3	23729.4
2015	36014.9	23933.1	3861.9
2017	32692.0	24834.4	1887.6

المصدر: النشرة الاقتصادية لسنوات مختلفة.

من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (10) نلاحظ أن الإنفاق العام خلال الفترة 1990م بلغت النفقات العامة خلال عام 2006م مبلغ وقدره 23719.1 مليون دينار، بينما زادت خلال عام 2007م لتصل إلى 32244.6 مليون دينار، وترجع هذه الزيادة في ارتفاع المبالغ المخصصة لبند النفقات التشغيلية بالإضافة إلى زيادة مخصصات من ميزانية التحول لأغراض البنية الأساسية والخدمية، وفي سنة 2008م زادت النفقات العامة لتصل إلى 44115.5 مليون دينار، بينما بلغت المصروفات الفعلية بالميزانية لعام 2009م في بند المهيا والمرتببات ليصل 6215.6 مليون دينار، بينما في 2010م شهدت زيادة ملحوظة في مخصصات الإنفاق العام لتصل إلى 54498.8 مليون دينار، ويعود ذلك إلى الزيادة التي طرأت على أسعار النفط، وذلك بسبب الأزمة المالية التي حدثت في سنة 2008، وطالما ارتبط الإنفاق العام بالتطورات التي تحدث في أسعار النفط بالزيادة أو الانخفاض وتأثير ذلك على النشاط الاقتصادي المحلي، واستمرت في الارتفاع حتى سنة 2010م وبدأت في الانخفاض على التوالي خلال السنوات 2015، 2017، 2016 لتصل إلى 36014.9 مليون دينار.

الشكل رقم (8)

يوضح النفقات العامة خلال الفترة (1990-2017)



ثالثاً: العجز أو الفائض في الميزانية:

عجز الميزانية هو الرصيد السالب للميزانية العامة للدولة، العجز أو الفائض الناجم عن زيادة بنود المصادر عن بنود الاستخدامات أي بمعنى الزيادة في النفقات عن الإيرادات، حيث يشكل النفط في ليبيا مصدر 96% من إيرادات البلاد.

الجدول رقم (11)

الفائض أو العجز في الميزانية لليبيا خلال فترة (1990-2017)

(بالمليون دينار)

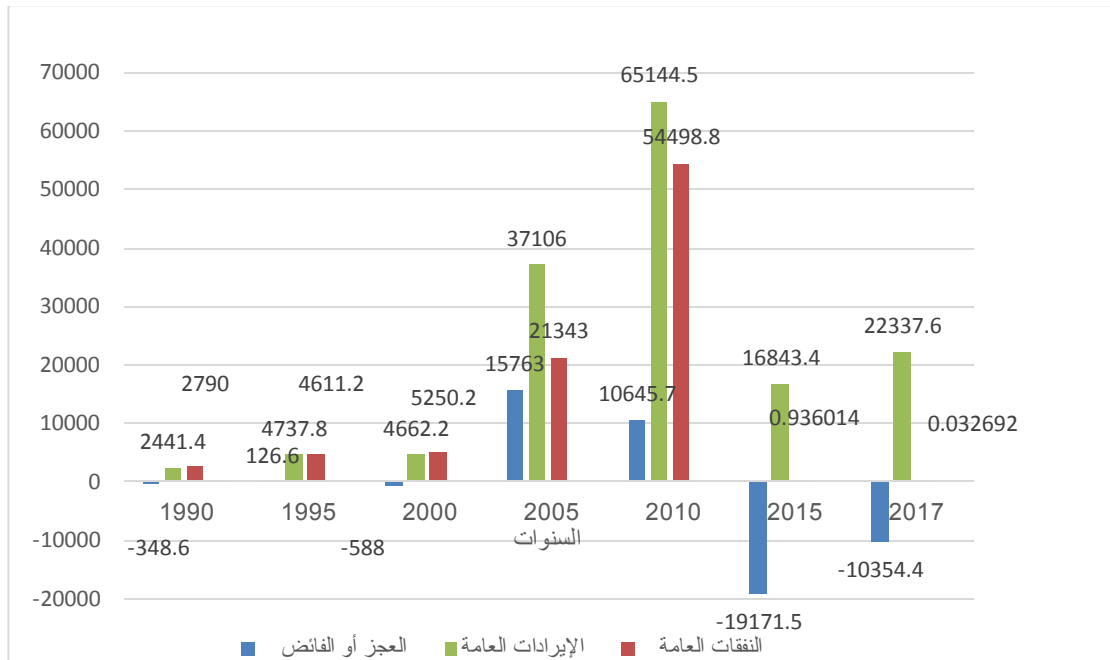
السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	العجز أو الفائض
1990	2441.4	2790	(348.6-)
1995	4737.8	4611.2	126.6
2000	4662.2	5250.2	(588-)
2005	37106.0	21343.0	15763
2010	65144.5	54498.8	10645.7
2015	16843.4	36014.9	(19171.5-)
2017	22337.6	32692.0	(10354.4-)

المصدر: من إعداد الباحثة، تم احتسابه من بيانات الجدول رقم (9)، (10).

من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (11) أحداث سنة 1990م كان لها تأثير على الإيرادات النفطية بالانخفاض وبالتالي حدوث عجز في الميزانية، وفي ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد والنتيجة عن الانقسام السياسي وتدني الإنتاج النفطي المحلي لسنة 2013م وإغلاق المواني والحقول النفطية، وتراجع أسعار النفط العالمية في سنة 2014 و2015 والذي يعد الممول الرئيسي للإيرادات بالموازنة

العامة للدولة وزيادة مستوى الإنفاق التشغيلي الحكومي غير المدروس من سنة 2012 نظرا لاتجاه الحكومات المتعاقبة منذ سنة 2012 لسياسات مالية توسيعية ساهمت في زيادة الإنفاق الحكومي على حساب الإنفاق الاستثماري بالميزانية العامة للدولة وتدني مستوى الإيرادات السيادية في ظل ضعف القاعدة الإنتاجية وما نتج عن ذلك من العجز المتراكم في الميزانية للدولة منذ سنة 2013، (مجلة الرقابة المالية، 2018، ص8) سبب ذلك في تدني العوائد النفطية وهذا له تأثير على الإيرادات العامة للدولة وبالتالي نواجه عجزا في الميزانية لسنة 2015 كما هو موضح في الجدول التالي وقدره (-19171.5) مليون دينار، وفي سنة 2017 عجزا وقدره (-10354.4) مليون دينار.

الشكل رقم (9) يوضح الفائض أو العجز في الميزانية



المصدر: بيانات الجدول رقم (11).

المطلب الثاني: السياسة الضريبية في ليبيا.

السياسة الضريبية تؤدي دورا هاما في مجال تحقيق أهداف المجتمع، حيث تشكل مع غيرها من السياسات الاقتصادية عوامل تأثير على مجرى النشاط الاقتصادي مما يحقق الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها، (سراج خلاط، 2013، ص165).

تشكل الضرائب الجوهر الأساسي لأي تشريع مالي للجهاز الحكومي ولا سيما ما تمثله من أداة لتنظيم المسار المالي للدولة، فهي تمثل أحد مصادر الإيرادات العامة للدولة اللازمة لتمويل الإنفاق العام على السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع إذ تسعى الحكومات إلى جعل نظم الضرائب لديها أكثر كفاءة، وذلك لرفع معدلات الادخار لدى الحكومات والأفراد أيضا وتوجيهها نحو مشاريع إنمائية وتصحيح الاختلالات الاقتصادية من أجل توجيه الإنفاق العام، عانت الكثير من الدول النامية ومنها ليبيا من عدم فاعلية النظام الضريبي المعمول به والذي تسبب في إختلالات سواء في التأثير في المتغيرات الاقتصادية أو في ازدياد العجز الموازني، (تقرير مؤسسة الصالون الاقتصادي، ديسمبر 2020).

طبيعة الهيكل الضريبي الليبي:

يقصد بالهيكل الضريبي مجموعة الضرائب السارية في الدولة في وقت معين، وحيث انه أصبح للضريبة مفهوم معاصر يقوم على اعتبار الضريبة إحدى الوسائل المالية التي تمكن الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتوجيه النشاط الاقتصادي إلى وجهة معينة، فالدولة تقوم من حين إلى آخر بإدخال بعض التعديلات

على هيكلها الضريبي نتيجة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وذلك بفرض أنواع جديدة من الضرائب أو بإلغاء بعض الضرائب أو تعديلها أو إعفاء منها انسجاماً مع التطورات والمواكبة لها، صدرت لليبيا عدة تشريعات وقوانين في الإعلان الدستوري لليبيا في المادة 17 وتتضمن فرض ضرائب مختلفة الأنواع وتنظيم طرق ربطها وجبايتها والاعتراض عليها والإعفاء منها وهذا ما حدث بالنسبة لقانون ضريبة الدخل في ليبيا حيث كان القانون رقم (64) لسنة (1973) معمولاً به لمدة ثلاثين عاماً ضمن توجهات وأهداف المجتمع فمع التغيرات إلى طرأت على الاقتصاد الوطني كان من الضروري النظر في استحداث هذه الضرائب لتتوافق مع هذه التغيرات.

النظام الضريبي الليبي :

تعريف النظام الضريبي: يعرف النظام الضريبي باعتباره الترجمة العلمية للسياسة الضريبية بأنه (مجموعة الضرائب التي يراد اختيارها وتطبيقها في مجتمع معين وزمن محدد لتحقيق أهداف السياسة الضريبية التي ارتضاها ذلك المجتمع)، (سراج خلاط، 2013، ص166).

الضرائب في النظام الضريبي الليبي خلال فترة الدراسة:

يتضمن النظام الضريبي الليبي كلا من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، وتشمل الضرائب المباشرة الضرائب على الدخل ورأس المال وتنقسم الضرائب على الدخل إلى دخل الأشخاص الطبيعيين، وضرائب على دخل الشركات، بالإضافة إلى ضرائب الدخل العام وضريبة الجهاد، أما الضرائب على رأس المال فتشمل ضريبة

أراضي الفضاء والضريبة على العقارات السكنية، أما ضريبة الإرث فهي لا تطبق في الاقتصاد الليبي، وتتقسم الضرائب غير المباشرة إلى ضرائب على الاستهلاك وضريبة على التداول (الدمغة) وتشمل الضرائب على الاستهلاك الضرائب الجمركية وضريبة الإنتاج وضريبة الملاهي، وتعد الضرائب من أدوات السياسة المالية في الاقتصاد الليبي، إذ يمكن استخدامها لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة، فالضرائب تمثل موردا تمويليا للدولة للإنفاق منه على المشروعات العامة، (سراج خلاط، 2013، ص 166-168).

النظام الضريبي الليبي يعاني من إختلالات بنيوية اتسم بها كطابع طيلة سنوات الدراسة، فقد شكلت الطاقة الضريبية للقطاعات (قطاع الصناعة وقطاع الزراعة وقطاع الخدمات) نسبة منخفضة مقارنة بقطاع النفط المهيمن على الناتج المحلي، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض إسهام القطاع الزراعي والصناعي والخدمي، وكذلك بسبب الانقسام السياسي وفترة الحرب وما تلاها من انخفاض الإنتاج النفطي وإيقاف تصدير النفط، واتضح من ذلك أن النظام الضريبي غير مرن، والسبب في ذلك لتوقف العمل بأنواع متعددة من الضرائب وخفض أسعار الأنواع الأخرى مما يؤثر سلبا في حصيلة الإيرادات المتأتية من الضرائب وجعله لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الإيرادات العامة، (تقرير مؤسسة الصالون الاقتصادي، 2020).

المطلب الثالث: النظام المالي في ليبيا.

تعاني الأنظمة المالية في الدول النامية عموما على هيمنة القطاع المصرفي والتمويل عن طريق الديون على أسواق رأس المال التي توفر التمويل عن طريق

الملكية، بسبب عدم تطور البنية التحتية للنظام المالي والتي تتضمن عدم توفر البيانات المناسبة عن الفرص الاستثمارية وتخلف نظم وإجراءات المحاسبة والمراجعة وكذلك ضعف البنية التحتية المعلوماتية للنظام المالي يصب في صالح التمويل المصرفي، وكذلك ضعف وتخلف البيئة التشريعية للنظام المالي..

- النظام المالي والتطور الاقتصادي:

يعرف النظام المالي بأنه النظام الذي يتكون من مجموعة من الأسواق والأفراد والمؤسسات التي تتعامل في تلك الأسواق مع وجود مجموعة من الهيئات الإشرافية والرقابية لتنظيم التعامل والتداول، والمستخدم النهائي للنظام المالي هم الأفراد والشركات الذين يرغبون في الإقراض والاقتراض، (بوفرنه، 2018، ص2).

- واقع النظام المالي في ليبيا:

تشير الأدبيات المالية أن النظام المالي يتكون في الغالب، من ثلاث عناصر رئيسية هي المقرضون والمقرضون والمؤسسات المالية، والتي بدورها تنقسم إلى المؤسسات المالية الوسيطة مثل مؤسسات الإيداع ومؤسسات الادخار ومؤسسات الاستثمار، ومؤسسات مالية منظمة مثل سوق رأس المال والوسطاء وهيئات الإشراف والرقابة يمكن توضيحها كالتالي:

1- المؤسسات المالية الوسيطة:

وهي المؤسسات المالية التي تقوم بدور الوساطة المالية وتنقسم المؤسسات المالية الوسيطة في ليبيا إلى المصارف التجارية (مؤسسات الإيداع)، والمصارف المتخصصة، وشركات التأمين، وصناديق التقاعد (مؤسسات الادخار)، بينما لم تؤسس مؤسسات استثمارية مثل مصارف الاستثمار أو صناديق الاستثمار، بالرغم من النص عليها في القانون رقم 11 لسنة 2010 بشأن سوق رأس المال وكذلك قانون رقم 23 لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري وفيما يلي أهم المؤسسات المالية الوسيطة في ليبيا:

- مؤسسات الإيداع : تتلخص في المصارف التجارية، وقد حدد قانون المصارف رقم 1 لسنة 2005 في المادة 65 أنشطة المصارف التجارية في عمليات قبول الودائع ومنح الائتمان وكل الأنشطة المتعلقة بالأعمال المعتادة للمصرف التجاري.
- مؤسسات الادخار: تعد المصارف المتخصصة وشركات التأمين وصناديق التقاعد من أهم مؤسسات الادخار في ليبيا، وتتكون المصارف المتخصصة في ليبيا من مصرف الادخار والاستثمار العقاري الذي يختص بالاستثمار في المجال العقاري ومصرف التنمية الذي يختص بالاستثمار في قطاع الصناعة والمصرف الزراعي الذي يختص بالاستثمار في قطاع الزراعة.

2- المؤسسات المالية المنظمة:

- سوق رأس المال: هو السوق الذي ينظم عملية تداول الأوراق المالية طويلة الأجل مثل الأسهم والسندات كما يمكن لهذا السوق أن ينظم عمليات تداول

أدوات سوق النقد قصيرة الأجل مثل سندات الخزانة وشهادات الإيداع وغيرها، وقد أسس سوق رأس المال في ليبيا بموجب القرار رقم 134 لسنة 2006 ثم نظم بالقانون رقم 11 لسنة 2010 والجدير بالذكر أن سوق الأوراق المالية قد تحول من مؤسسة عامة تتبع لوزارة الاقتصاد والتجارة إلى شركة مساهمة.

- الوسطاء: تتلخص أهم وظائفهم في الجمع بين طرفين أو أكثر لإبرام عقد أو صفقة، حيث لا يستطيع المستثمر أن يتعامل مباشرة مع الأسواق المالية بيعاً أو شراء إلا عن طريق وسيط، ويوجد في ليبيا حوالي 14 شركة مالية مرخص لها بمزاولة أنشطة الوساطة المالية.
- مراكز الإيداع وحفظ الأوراق المالية: وهي المؤسسات التي تتولي مهمة حفظ الحفظ المركزي للأوراق المالية للشركات، ومسك سجلات المساهمين لها وإجراء المقاصة المالية ونقل الملكية بين المتعاملين بالأوراق المالية.

3- هيئات الإشراف والرقابة :

يمكن تقسيم المؤسسات المالية إلى قسمين رئيسيين هما المؤسسات المالية الإيداعية والمؤسسات المالية غير الإيداعية، ويمكن التفريق بين هيئات الإشراف والرقابة على هذين النوعين من المؤسسات المالية كما يلي :

- الإشراف والرقابة على المؤسسات المالية الإيداعية: تتولى المصارف المركزية عملية الإشراف والرقابة، وهذا ما يقوم به مصرف ليبيا المركزي وفقاً لقانون المصارف رقم 1 لسنة 2005 اتجاه المصارف التجارية، كما أن المادة رقم 55

من القانون المذكور اخضعت المصارف المتخصصة التي يكون من بين أغراضها التمويل ومنح الائتمان لأغراض محددة لرقابة المصرف المركزي.

- الإشراف والرقابة على المؤسسات المالية غير الإيداعية: وهي تلك المؤسسات التي تتصل على الأموال من مصادر أخرى غير الإيداعات أو الحسابات الجارية ومن أمثلتها المصارف المتخصصة، سوق المال، شركات التأمين، صناديق التقاعد، هذه المؤسسات لا تحظى بالإشراف والرقابة الصارمة لأنها لا تؤثر بشكل مباشر على معيشة المواطن العادي، ولكن بعد حدوث الأزمات المالية أصبح هناك اتجاه بخضوع هذا النوع من الإشراف والرقابة.

المبحث الثالث

التجارب الدولية عن السياسة المالية

1- دراسة تحليلية لإدارة إيرادات النفط العراقي مع الإشارة إلى النموذج

النرويجي،

- حقيقة الإيرادات النفطية العراقية في تنمية الاقتصاد العراقي.

إن الدول المعتمد على الإيراد النفطي تتميز بضعف واضح في النمو الاقتصادي والتنمية البشرية وسوء الإدارة ولم ترتق التنمية الصناعية والزراعية في العراق سواء كانت ضمن النشاط الخاص أم العام إلى مستوى التنمية المستدامة من أجل الصعود والتقدم والاستمرار بوتيرة متصاعدة في النمو الاقتصادي، أكدت الدراسات الاقتصادية أن الدول الأكثر اعتماداً على النفط ذات اقتصاد زراعي وصناعي ضعيف لديها نسبة عالية من الفقر، وزيادة في الإنفاق العسكري ويسودها الفساد المالي، يمر العراق بمرحلة خطيرة من تاريخه بسبب السياسات الخاطئة، والاعتماد الكلي على إيرادات بيع النفط الخام، وكذلك يبلغ حجم الاحتياطات النفطية المؤكدة في العراق نحو 140.3 مليار برميل أي إنها تشكل 105 من الاحتياطي النفطي، ويمتلك العراق 12 حقلاً مشتركاً مع إيران حسب شركة النفط الوطنية الإيرانية وإن العراق تمثل خامس دولة من حيث حجم الإحتياطي المؤكد بعد كل من فنزويلا والسعودية وكندا وإيران وتعد ثالث دولة من حيث معدل الإنتاج بعد روسيا والسعودية، وكذلك ثالث دولة في تصدير النفط الخام.

- إدارة الإيرادات النفطية وبيان نموذج النرويجي ص 94 أصبحت نموذج التوليفة التنمية المستدامة التي تجمع ما بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وليس الصندوق السيادي السر الوحيد لنجاح تجربة النرويج مع النفط، صحيح أن إدارة الإيرادات النفطية تعد جزءا هاما من نجاح التجربة، حيث تتلخص الاستراتيجيات التي ساعدت النرويج في تخفيف أثر النفط على اقتصادها في نقاط ثلاثة:

- الشراكة بين قطاعين العام والخاص.
- ارتفاع مستوى التشغيل والإنتاجية.
- إدارة الموارد النفطية والصندوق السيادي.

من خلال التجربة النرويجية نلاحظ أن التركيز العالي على دعم القطاع الحكومي، حيث يتبع اقتصاد النرويج النظام المختلط الذي يمتزج بين حصة الحكومة وحصة القطاع الخاص في الاقتصاد، وكذلك ارتفاع نسبة التشغيل والإنتاجية من المواطنين عكس معظم الدول، التي تعتمد على الموارد الطبيعية، حيث تتميز النرويج بمعدلات عالية من الإنتاجية ومعدلات منخفضة جدا من البطالة، تجعل هذه الميزة أساس نجاح التجربة النرويجية في الرفاهية وليس النفط.

الصعوبات التي واجهت النرويج:

1- ارتفاع تكلفة العامل النرويجي مقارنة بغيره من الأوروبيين مما يزيد من تكلفة المواد المصنعة وبالتالي قد يقلل تنافسية الصادرات النرويجية في الوقت الذي انخفضت فيه تكلفة العامل للسويد وألمانيا.

2- ارتفاع نسبة أخذ الإجازات مقارنة ببقية دول أوروبا، مما سبب قلقاً لدى الحكومة من إن ذلك قد يؤدي لانخفاض إنتاجية العامل التي استطاعت المحافظة عليها طول السنوات السابقة.

3- ارتفاع نسبة المهاجرين للنرويج من الدول القريبة خاصة السويد، حيث زادت الهجرة بسبب ارتفاع الرواتب في النرويج وتلك الهجرة أدت إلى الضغط على سوق العقارات بالارتفاع كما سبب ضغطاً سكانياً على النرويج حيث أن عدد السكان (5258) مليون نسمة فقط.

4- إن تجربة النرويج في الصندوق السيادي هي تجربة تنموية رائدة في إدارة الإيرادات النفطية حول العالم بشهادة المختصين والسياسيين والإكاديميين على حد سواء ولكن من العدل أيضاً التركيز على الصندوق السيادي كحل وحيد والتغاضي عن بقية سياسات التنمية المستدامة التي تعيشها النرويج وتعمل بشكل جاد للحفاظ عليها.

2- دراسة تحليلية لمرتكزات نجاح التجربة التنموية في كوريا الجنوبية للمدة (1965-2005).

استطاع الاقتصاد الكوري استثمار الأوضاع الداخلية والخارجية التي أحاطت به خلال فترة الستينات والسبعينات للخروج من دائرة الدول المتخلفة والدخول في دارة الدول المتطورة.

أولاً: مسببات نجاح التجربة الكورية:

تعود أسباب نجاح التجربة الكورية إلى عدة عوامل منها عوامل داخلية وأخرى خارجية، فالعوامل الداخلية فقد اشتركت في مجموعة عناصر في إنجاح

هذه التجربة بعضها يعود إلى الوفرة النسبية في عنصر العمل وبعضها الآخر يعود إلى السياسات الاقتصادية الكلية التي طبقتها الحكومة الكورية، فبالنسبة لعنصر العمل عندما بدأت التجربة التتموية في الخمسينات من القرن الماضي كانت هناك نسبة مرتفعة من البطالة، وقلة فرص العمل ساهمت في الركود الاقتصادي في تلك الفترة، فلجأت الحكومة إلى استثمار هذه الميزة النسبية في الصناعات التصديرية كثيفة العمل وذات الأجر المنخفض واتخذت مجموعة من الإجراءات لضمان استغلال هذه الميزة لفترة طويلة منها.

1- توفير الغذاء الضروري بأسعار رخيصة.

2- حرمان العمال من تنظيماتهم النقابية والسياسية التي تدافع عن حقوقهم.

3- تطبيق سياسات مالية ونقدية صارمة لتحاشي الوقوع في التضخم.

4- عدم وجود قوانين للحد الأدنى من الأجور والتساهل في تطبيق ساعات العمل.

بالنسبة للسياسات الاقتصادية الكلية التي انتهجتها الحكومة فكان لها تأثيرات ايجابية في خلق البيئة الاقتصادية المحلية المناسبة لنمو الاقتصاد، وأهم هذه السياسات مايلي:

- ساهمت الدولة في بناء شبكة البنية التحتية على درجة عالية من الكفاءة.
- الاهتمام الفائق الذي أولته الدولة للاستثمار في الموارد البشرية من زيادة مخصصات الإنفاق على التعليم والصحة والإسكان مما أدى إلى تطور ونمو إنتاجية العمل.

- العناية الكبيرة التي أولتها الدولة لقطاع الصادرات.
- حرصت الدولة على عدم الوقوع في فخ الديون الخارجية وذلك من خلال تخفيض حجم فجوة الموارد من خلال تشجيع الادخار المحلي.
- إتباع سياسة واعية لتشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية.

أما العوامل الخارجية فقد تركزت في التالي :

حرص الولايات المتحدة على مساعدة كوريا لتسريع عملية النمو الاقتصادي فيها وتطويرها كنموذج للنظام الرأسمالي البديل للنظام الاشتراكي في كوريا الشمالية، والاستفادة الكبرى التي حققتها كوريا من تخفيضات الجمركية في أوائل التسعينات، الضعف الاساسي في هذه التنمية إنها اعتمدت بشكل مبالغ على التصدير الذي يقود النمو الامر الذي جعل الدولة أكثر حساسية لتلقي الصدمات الخارجية.

ثانيا: سياسات الاصلاح.

بعد أن وصلت الاوضاع الاقتصادية إلى حافة الانهيار وبعد أن استنزفت الاحتياطات الدولية ولمنع الانهيار التام في الاقتصاد الكوري، أعلنت الحكومة الكورية عن اتفاق مع صندوق النقد الدولي تحصل بموجبه على قروض طارئة لحل الازمة في السوق المالية، وسوق العملة مقابل تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي وضعه الصندوق، خلال الستة أشهر الاولى من اعلان الاتفاق بين الطرفين في ديسمبر 1997 طبقت الحكومة الكورية إصلاحات كثيرة لاستقرار الاقتصاد وافنعت الحكومة اتحاد العمال وعمامة الشعب بتحمل تبعات الاصلاح الاقتصادي، وأسس بنك كوريا سياسة مالية مشددة انعكست في ارتفاع

سعر الفائدة في السوق إلى 20% وفي القطاع العام طبقت ميزانية حكومية صارمة بمعدل نمو 3.8% وهو أقل من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وبدأت التنظيمات والوكالات تعيد تنظيم هياكلها في الوقت الذي انخفضت فيه الميزانية الحكومية ومن أجل إصلاح القطاع المالي.

مما سبق يتبين أن عناصر القوة في الاقتصاد الكوري كانت عناصر حقيقية تم بناؤها بأساس قوي من خلال الاستفادة من الظروف المحلية والعالمية التي كانت سائدة أثناء مرحلة التطور والتنمية، كما أن الدور الكبير الذي لعبته و تلعبه الدولة من خلال تدخلها في الحياة الاقتصادية قد نجح في تهيئة بيئة للاستثمار والنمو، وقد استطاع الاقتصاد الكوري استثمار المورد البشري بأفضل السبل باعتباره أهم مورد متوفر لديه.

3- استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر والنرويج، السنة 2016-2015.

إن تقييم تجربة الجزائر في مجال استخدام العوائد النفطية، لا يجب أن يتم بمعزل عن تجارب البلدان السابقة في هذا المجال، باعتبار أن الجزائر لا تعد البلد الوحيد الذي خاض هذه التجربة.

مقارنة لأهمية القطاع النفطي في اقتصاد كل من الجزائر والنرويج

تعد كل من الجزائر والنرويج من الدول الريعانية التي تعتمد في تحصيل إيراداتها الأساسية على ثروتها الطبيعية خاصة النفط منها، وهذا بحسب طبيعة كل بلد ومتطلباته الخاصة، وكذلك الاستراتيجية التي يتبعها في كيفية الاستفادة وتوظيف هذه الثروة الناضبة عبر السنين، ونظرا لاعتماد كلا البلدين على النفط

في تسيير عجلة اقتصادها، فسوف نقارن بينهما من حيث الامكانيات النفطية ومدى مساهمة القطاع النفطي في الاقتصاد الوطني لهما، ودرجة اعتمادهما على النفط.

1- المقارنة من حيث الإمكانيات النفطية:

تزرخ كلا البلدين بإمكانيات نفطية هامة من خلالها أصبحت كلا البلدين من الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، فمقارنة بين البلدين من أجل معرفة أي البلدين يتميز بإمكانيات نفطية هامة عن البلد الآخر وهذا من خلال :

- الاحتياطات النفطية: من خلال الدراسة والمقارنة نلاحظ خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 وإلى غاية 2013 يتبين أن الجزائر تحتوي على احتياطات نفطية أكثر من تلك التي تمتلكها النرويج، فالجزائر خلال هذه السنوات استطاعت أن تحافظ على كمية احتياطاتها النفطية في حدود 12200 مليون برميل يوميا، بعكس النرويج التي لم تستطع الاحتفاظ باحتياطاتها واستمرت في الإنخفاض سنة بعد الأخرى ليصل في 2013 إلى 5825 مليون برميل يوميا، وهذا بحسب أن عمر النفط في النرويج أقل من عمر النفط في الجزائر بحسب آراء خبراء الطاقة.

- الطاقة الإنتاجية: تحتل الجزائر المرتبة الثالثة افريقيا والمرتبة الثانية عشر في العالم من حيث الانتاج، أما النرويج فهي تحتل المرتبة الأولى في أوروبا والمرتبة الثالثة في العالم، إلا أن الشيء المشترك بين البلدين هو تناقص الطاقة الانتاجية لكلاهما عبر السنوات.

2- المقارنة من حيث مساهمة القطاع النفطي في الاقتصاد الوطني:

تختلف مساهمة القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري عنها في الاقتصاد النرويجي بحسب النظام الاقتصادي لكل بلد، وبحسب المتطلبات الاقتصادية لكل منهما.

- مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي: نلاحظ أن مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر أكبر من مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي النرويجي، وهذا راجع إلى الاقتصاد النرويجي الذي يعتمد على قطاعات اقتصادية رئيسية أخرى كالسياحة والزراعة والنقل والخدمات، فقدّر خلال الفترة الممتدة من 1997 إلى سنة 2012 متوسط نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي النرويجي بـ 20.09% على عكس الجزائر الذي قدر بـ 35.87% وذلك باعتماد الدولة الشبه الكلي على ما يدره القطاع النفطي.

- مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات الكلية: تعتبر الصادرات الشريان الأساسي لأي اقتصاد دولة في العالم، وهذا بالنظر لما توفره من عملة صعبة للاقتصاد، إلا أن كل بلد له منتج معين تعتمد عليه صادراته وهذا بحسب الطبيعة الجغرافية لكل بلد.

حيث كل من الجزائر والنرويج من الدول التي تحتوي على ثروات طبيعية هامة لها دورها الخاص في السوق العالمية النفطية فبالإضافة أن صادرات كل منها تعتمد على النفط، ولكن بنسب متفاوتة بين البلدين.

وبما أن أسعار النفط في السوق العالمية غير مستقرة ومتذبذبة، هذا مادفع الجزائر إلى محاولة التخفيف من الاعتماد على الصادرات النفطية وزيادة تدعيمها للصادرات خارج القطاع النفطي، وهي السياسة الاقتصادية الجديدة التي تسعى الجزائر إلى تجسيدها على أرض الواقع، والسهر على نجاحها من أجل إيجاد بديل عن الصادرات النفطية التي تسيطر وبشكل كلي على الصادرات الكلية، وفي المقابل نجد ان النرويج قد انتهجت هذه السياسة منذ أزمة 1986 التي كانت نتائجها وخيمة على الاقتصاد النرويجي وكذلك خوفها من الوقوع في المرض الهولندي الذي يصيب الدول الريعية نتيجة اعتمادها على قطاع اقتصادي وحيد آن ذاك، حيث منذ ذلك الحين قررت الدول النرويجية إلى أن لا تعتمد على كلياً على العوائد النفطية المتأتية من تصدير النفط فقط، بسبب عدم الاستقرار الذي تشهده هذه العوائد في كل مرة، هذا ما دفعها إلى التنوع في صادراتها الكلية وعدم الاعتماد على دخل واحد كما في الجزائر التي لم تستفيد من الدرس إلا مؤخراً.

الفصل الثالث

قياس العلاقة بين التقلبات في أسعار النفط العالمية
السياسة المالية في ليبيا خلال الفترة (1990-2017)

المبحث الأول: الإطار النظري للربط بين متغيرات السياسة
المالية ومتغير التقلبات في أسعار النفط العالمية وبعض
المتغيرات الاقتصادية الكلية.

المبحث الثاني: إختيار النموذج الملائم ونتائج التقدير
لنموذج القياسي لداتي السياسة المالية في الاقتصاد
الليبي.

الفصل الثالث

قياس العلاقة بين التقلبات في أسعار النفط العالمية و السياسة المالية في ليبيا خلال الفترة

(1990-2017)

في هذا الفصل نحاول قياس أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على السياسة المالية في الاقتصاد الليبي، لنتمكن وفقاً للنتائج التطبيقية المتحصل عليها من تقديم قراءة وتحليل ومقترحات في شكل استراتيجيات وطنية لمعالجة أحد أهم أعمدة الاقتصاد الليبي وخصوصاً التقلبات في أسعار النفط العالمية وأثارها الاقتصادية الكلية.

لتحقيق ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين، يتضمن المبحث الأول الإطار النظري للربط بين متغيرات السياسة المالية والتقلبات في أسعار النفط العالمية، وأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يمكن أن تتأثر بها السياسات المالية، وفقاً للنظريات ونماذج المالية العامة والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة.

أما المبحث الثاني يتناول نتائج التقدير للنموذج المقترح للدالة القياسية للسياسة المالية والعوامل المفسرة لها، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (Autoregressive Distributed Lagged Model (ARDL)) للفترة (1990-2017)،

كما سيتضح لاحقاً لماذا تم استخدام هذا النموذج عن غيره من نماذج السلاسل الزمنية.

المبحث الأول

الإطار النظري للربط بين متغيرات السياسة المالية ومتغير التقلبات في أسعار

النفط العالمية وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

بالإشارة لما تم عرضه في الفصول السابقة من هذه الدراسة وما ورد في مبحث الدراسات السابقة، بما يمكن من بناء فكرة نظرية تفيد بتواجد علاقة وثيقة بين التقلبات في أسعار النفط العالمية والمالية العامة وعدد من متغيرات الاقتصاد الكلي، بما يمكن من تقديم دراسة قياسية لتقدير دالة المالية العامة وأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة بها، إن بناء أي نموذج أو دالة يعتمد على عدد من الفرضيات حتى لا يتعارض النموذج المستخدم مع واقع البلد الاقتصادي، خصوصا في بلد مثل ليبيا يصنف من ضمن الاقتصاديات الريعية ويعتمد بشكل كبير على الموارد (إنتاج أو دخل) النفط في تمويل كافة الالتزامات المترتبة على الاقتصاد الليبي.

بافتراض أن ليبيا تخضع للفروض التالية:

- 1- بلد صغير نسبيا، وبالتالي حجم السوق فيها صغير نسبيا.
- 2- بلد منفتحة على الاقتصاد العالمي، وبالتالي تتأثر بشكل كبير نسبياً بالأسعار العالمية.
- 3- بلد ينتج سلعة أولية واحدة وهي النفط، وتعد المصدر الوحيد لتمويل احتياجاتها وخطتها التنموية.

4- ارتباط السياسة المالية بالإيرادات النفطية في ليبيا كفيلة يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية وعدم استقرارها.

5- سيادة أسعار الصرف الثابتة.

بالأخذ في الاعتبار تلك الفرضيات، وبالاعتماد على دراسة كلا من (وحشي هالة، 1990-2015)، (Qwader Amjad، 2018) يمكننا بناء دالة للمالية العامة (السياسة المالية) في الاقتصاد الليبي، تربط بين متغيرات السياسة المالية، متمثلة في متغير الإيرادات العامة ومتغير النفقات العامة، كمتغيرات تابعة، وأسعار النفط العالمية كمتغير تفسيري، وبافتراض أن أسعار النفط العالمية من أهم المحددات الرئيسية للمالية العامة في الاقتصاد الليبي.

ولكي تحقق هذه الدراسة الهدف منها سيتم إضافة متغير الناتج المحلي الإجمالي الشخصي وذلك لأهميته في تفسير التغيرات في السياسة المالية وفقاً لنظريات ونماذج المالية العامة، لتحقيق هدف الدراسة، تم تقسيم دالة السياسة المالية إلى دالتين قياسيتين، هما دالة الإيرادات العامة ودالة النفقات العامة.

أولاً: دالة الإيرادات العامة

بافتراض أن الإيرادات العامة تتأثر بشكل مباشر بالتقلبات في أسعار النفط العالمية، وأن هناك علاقة طردية بينهما، نظراً لأن حوالي 75% من الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي ممولة من الإيرادات النفطية.

بناءً على ما سبق ذكره يمكن صياغة دالة الإيرادات العامة في صورتها القياسية على

الصيغة التالية:

$$GGR_t = a_0 + a_1 OILP_t + a_2 GDP_t + a_3 IFL_t + \varepsilon_t \dots \dots (1)$$

ثانياً: دالة النفقات العامة

بافتراض أن النفقات العامة تتأثر بشكل مباشر بالتقلبات في أسعار النفط العالمية، وأن هناك علاقة طردية بينهما، نظراً لأن عمليات التوسع في الإنفاق لتمويل الميزانية العامة أو السياسات التوسعية التي تنتهجها الدولة تعتمد على العوائد المتحققة من الإيرادات النفطية والتي بدورها تتأثر بشكل مباشر بأسعار النفط العالمية.

يمكن صياغة دالة النفقات العامة في صورتها القياسية على الصيغة على النحو التالي:

$$GGX_t = b_0 + b_1 OILP_t + b_2 GDP_t + b_3 IFL_t + \varepsilon_t \dots \dots (2)$$

حيث أن:

GGR_t : متغير يمثل حجم الايراد الإجمالي العام خلال فترة زمنية معينة.

GGX_t : متغير يمثل حجم الانفاق الإجمالي العام خلال فترة زمنية معينة.

$OILP_t$: متغير يشير إلى أسعار النفط العالمية لخام برنت خلال فترة زمنية معينة، فالإيرادات العامة والنفقات العامة ترتبط ايجابياً بالتقلبات التي تحدث في أسعار النفط العالمية لما تشكله الإيرادات النفطية من جزء هام في تمويل الميزانية العامة، كما هو معلوم بأن أسعار النفط العالمية تعرضت لتقلبات وانخفاضات حادة، مما أدى بشكل مباشر بإحداث خلل هيكلية في

تمويل الموازنة العامة، ووضع ميزان المدفوعات الليبي المصدر الرئيسي لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية، ويتوقع أنه في حالة إرتفاع أسعار النفط العالمية مع ثبات الكميات المصدرة والمنتجة من النفط الخام فإنه سينعكس في شكل زيادة في مصادر تمويل الميزانية العامة، سواءً في شكل إيرادات عامة أو نفقات عامة، وفي حالة انخفاضها سينعكس في شكل انخفاض في مصادر تمويل الميزانية العامة، وبالتالي ترتبط أسعار النفط العالمية بعلاقة طردية بمعدل الإيرادات العامة والنفقات العامة (ما يعرف بالمالية العامة أو متغيرات السياسة المالية)، لذا نتوقع إن تكون قيمة معلمة المتغير $(a_1, b_1 > 0)$.

GDP_t : يشير إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 2010 خلال فترة زمنية معينة، ويمثل حجم السوق المحلي والتنوع الاقتصادي وحجم الطلب الكلي في الاقتصاد الليبي، على الرغم من أن حجم السوق المحلي في الاقتصاد الليبي صغير نسبياً مقارنة بالاقتصادات العالمية، إلا أنه كلما زادت القاعدة الإنتاجية وحجم السوق في الاقتصاد الوطني ارتفعت قدرة الاقتصاد الوطني على النمو وتحفيز عوامل الإنتاج على زيادة قدرتها الإنتاجية وقدرة الاقتصاد المحلي التنافسية في السوق العالمي، وبالتالي القدرة على تمويل الخطط التنموية والميزانية العامة والتوسع في الجباية الضريبية لتمويل الإيراد العام. وبالتالي نتوقع أن تكون قيمة معلمة المتغير $(a_2, b_2 > 0)$.

IFL_t : يشير إلى الرقم القياسي لمتوسط أسعار المستهلك خلال فترة زمنية معينة لسنة الأساس 2003، وهو مقياس يستخدم لقياس معدل التضخم الذي يأخذ في اعتباره التغيرات في الأسعار، وبالتالي التغيرات في الاقتصاد الليبي والتي تؤثر بشكل مباشر في تآكل الإيرادات العامة

والنفقات العامة على حدا السواء، وذلك بتقييمها بغير القيم الحقيقية لها في الاقتصاد الليبي،

وبالتالي نتوقع أن تكون قيمة معلمة المتغير $(a_3, b_3 < 0)$.

ϵ_t و ϵ_t : تشير إلى المتغيرات العشوائية في دالة الإيرادات العامة والنفقات العامة، على التوالي،

الذي يفترض أن له توزيعا طبيعيا وبمتوسط مستقل يساوي الصفر وتباينا ثابتا.

t : تشير إلى الزمن.

المبحث الثاني

إختيار النموذج الملائم ونتائج التقدير للنموذج القياسي لدالتي السياسة المالية

في الاقتصاد الليبي

أولاً: إختيار النموذج الملائم لقياس دالتي السياسة المالية

لاختيار النموذج المناسب لتقدير دالتي السياسة المالية في الاقتصاد الليبي، فإنه يجب البحث في سلسلة المتغيرات المستخدمة، وتحديد النموذج الملائم في تقديرها نظراً لتعدد النماذج والطرق في تقدير السلاسل الزمنية، مثلاً هل يتم تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية؟ ((Ordinary Least Square (OLS) أو طريقة جوهانسون للتكامل المشترك؟ واستخدام نموذج تصحيح الخطأ؟ ((Error Correction Model (ECM)، أو نستخدم نموذج بيزران (Pesaran .M. H., Shin, Y., & Smith, R. J.2001 .P289-326) المعروف بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطئة (Autoregressive Distributed Lagged Model (ARDL)).

على ما سبق ذكره، فإننا سنبدأ بإجراء اختبارات الإستقرارية لسلسلة المتغيرات المستخدمة في دالتي السياسة المالية (دالة الإيرادات العامة ودالة النفقات العامة)، فإذا كانت سلسلة المتغيرات المستخدمة في دالتي السياسة المالية مستقرة عند المستوى فإنه من الأفضل استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وإذا كانت مستقرة في الفرق الأول أو الفرق الثاني ((I(1) or I(2))، فإنه من الأفضل استخدام نموذج تصحيح الخطأ لجوهانسون (ECM)، وإذا كانت مختلطة أي سلاسل المتغيرات منها ما هو مستقر في المستوى ((I(0))، وأخرى مستقرة في الفرق الأول ((I(1)) أو الثاني ((I(2))، فإنه من الأفضل استخدام نموذج (ARDL).

لاختبار جذر الوحدة (Unit root)، أي مدى استقرار السلسلة الزمنية عند المستوى أو الفرق الأول، تم استخدام اختبار ديكي فولر المعدل (Augmented Dickey-Fuller Test).

تشير اختبارات جذر الوحدة¹ (Unit Root Tests) المعروضة بالجدولين (12 و 13) إلى أن متغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) مستقر عند المستوى ($I(0)$) (باستثناء حالة عدم وجود مقطع ثابت ومنتجه زمني)، بالإضافة لمتغير الإنفاق الحكومي (GGR) في حالة وجود مقطع ثابت ومنتجه زمني.

بينما بقية المتغيرات، والمتمثلة في متغير الإيراد الحكومي (GGR) ومتغير أسعار النفط العالمية ($OILP$) ومتغير التضخم (IFL)، مستقرة عند الفرق الأول ($I(1)$)، بالإضافة لمتغير الإنفاق الحكومي الإجمالي (GGX) في حالة عدم وجود مقطع ثابت، وحالة عدم وجود مقطع ثابت ومنتجه زمني.

في العموم، وبالاعتماد على نتائج اختبار ديكي فولر المعدل (ADF) لسلسلة متغيرات النماذج المقترح، الذي يوضح بجلاء بأن سلسلة المتغيرات المستخدمة لم تحقق شرط الاستقرار عند نفس المستوى، وهو ما يحقق شرط تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطئة ($ARDL$).

¹ كل الاختبارات وتقديرات النموذج تم قياسها باستخدام البرنامج الإحصائي EVIEWS.

جدول (12) يشير إلى نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي فولر المعدل ADF) للمتغيرات في

المستوى للنموذج المقترح للفترة (1990-2018)

		UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)				
		<u>At Level</u>				
		<i>GDP</i>	<i>GGR</i>	<i>GGX</i>	<i>IFL</i>	<i>OILP</i>
With Cons	t-Stat	-3.4253	-1.4703	-0.2980	0.6251	-1.2498
	Prob.	0.0185	0.5330	0.9125	0.9877	0.6381
		**	n0	n0	n0	n0
With Cons&Trend	t-Stat	-3.3800	-2.4553	-3.3407	-0.4271	-1.9320
	Prob.	0.0745	0.3443	0.0804	0.9807	0.6114
		*	n0	*	n0	n0
Without Cons&Trend	t-Stat	-0.3923	-0.6396	0.2428	1.8440	-0.2144
	Prob.	0.5331	0.4308	0.7494	0.9814	0.6000
		n0	n0	n0	n0	n0
Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%, and (no) Not Significant						
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.						

جدول (13) يشير إلى نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي فولر المعدل ADF) للمتغيرات في الفرق الأول للنموذج المقترح للفترة (1990-2018)

		UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)				
		<u>At First Difference</u>				
		d(GDP)	d(GGR)	d(GGX)	d(IFL)	d(OILP)
With Cons	t-Stat	-8.1460	-8.1093	-5.4583	-6.3622	-4.5068
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0001	0.0000	0.0014
		***	***	***	***	***
With Cons&Trend	t-Stat	-7.9809	-7.9597	-5.3640	-6.2018	-4.4149
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0010	0.0002	0.0084
		***	***	***	***	***
Without Cons&Trend	t-Stat	-8.3075	-8.2055	-6.4180	-5.0486	-4.5337
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0001
		***	***	***	***	***
Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%, and (no) Not Significant						
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.						

المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لنتائج البرنامج الإحصائي Eviews.

قبل تطبيق نموذج (ARDL) سيتم إعادة صياغة الدالة القياسية لمعادلتي السياسة المالية المعروضة بالمعادلتين (1 و 2، على التوالي) بما يتلاءم وتطبيق نموذج (ARDL).

تمتاز منهجية ARDL لتكاملا المشترك عن أساليب التكامل المشترك الأخرى، بإمكانية تطبيق منهجية اختبار الحدود لتكاملا المشترك بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المستقلة مستقرة عند المستوى أو الفرق الأول، المهم هو ألا تكون درجة تكامل أي من المتغيرات عند الفرق الثاني، كذلك نموذج ARDL يمكن تطبيقه في حالة حجم العينات الصغيرة.

بالتالي يمكن صياغة نموذج (ARDL) لدالتي السياسة المالية بحيث يكون ملائماً لإختبار التكامل المشترك، وذلك في إطار UECM والذي يأخذ الصيغة التالية:

أولاً: دالة الإيرادات الحكومية:

نموذج (ARDL) للعلاقة بين متغير الإيرادات الحكومية (المتغير التابع) و متجه المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج، كما يلي:

$$\Delta GGR_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^{\rho_1} \beta_j GGR_{t-j} + \sum_{j=0}^{\rho_2} \gamma_j \Delta OILP_{t-j} + \sum_{j=0}^{\rho_3} \delta_j \Delta GDP_{t-j} + \sum_{j=0}^{\rho_4} \delta_j \Delta IFL_{t-j} + \pi_1 GGR_{t-1} + \pi_2 OILP_{t-1} + \pi_3 GDP_{t-1} + \pi_4 IFL_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

حيث تعد المقدرات $(\beta_j, \gamma_j, \delta_j)$ عن المعلمات قصيرة الأجل، والمقدرات $(\pi_1, \pi_2, \pi_3, \pi_4)$ عن المعلمات طويلة الأجل. Δ تشير الى الفروق الأولى للمتغيرات، بينما $\rho_1 \dots \rho_4$ تشير إلى فترات الإبطاء الزمني Lags للمتغيرات، مع العلم بأنه لا يشترط أن تكون للمتغيرات نفس فترات الإبطاء، ε_t يمثل حد الخطأ العشوائي الذي له وسط حسابي يساوي الصفر وتبايناً ثابتاً وليس له إرتباطات ذاتية متسلسلة فيما بينها.

يوضح نموذج ARDL أن الإيرادات الحكومية يمكن تفسيرها عن طريق قيمها المتباطئة، والقيم المتباطئة للمتغيرات المستقلة، التكامل المشترك وفقاً لبيزران (Pesaran et. al, 2001) في

نموذج ARDL يعتمد على اختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \pi_1 = \pi_2 = \pi_3 = \pi_4 = 0 \\ H_1 : \pi_1 \neq 0, \pi_2 \neq 0, \pi_3 \neq 0, \pi_4 \neq 0 \end{cases}$$

ثانياً: دالة النفقات الحكومية:

نموذج (ARDL) للعلاقة بين متغير النفقات الحكومية (المتغير التابع) ومتجه المتغيرات

المستقلة، كما يلي:

$$\begin{aligned} \Delta GGX_t = & b_0 + \sum_{j=1}^{\rho_1} \eta_j GGX_{t-j} + \sum_{j=0}^{\rho_2} \theta_j \Delta OILP_{t-j} + \\ & \sum_{j=0}^{\rho_3} \vartheta_j \Delta GDP_{t-j} + \sum_{j=0}^{\rho_4} \Omega_j \Delta IFL_{t-j} + \Gamma_1 GGX_{t-1} + \Gamma_2 OILP_{t-1} + \\ & \Gamma_3 GDP_{t-1} + \Gamma_4 IFL_{t-1} + \epsilon_t \dots \dots \dots (4) \end{aligned}$$

حيث تعد المقدرات $(\eta_j, \theta_j, \vartheta_j, \Omega_j)$ عن المعلمات قصيرة الأجل، والمقدرات $(\Gamma_1, \Gamma_2, \Gamma_3, \Gamma_4)$ عن المعلمات طويلة الأجل. Δ تشير إلى الفروق الأولى للمتغيرات، بينما $\rho_1 \dots \rho_4$ تشير إلى فترات الإبطأ الزمني Lags للمتغيرات. ϵ_t يمثل حد الخطأ العشوائي الذي له وسط حسابي يساوي الصفر وتبايناً ثابتاً وليس له إرتباطات ذاتية متسلسلة فيما بينها.

يوضح نموذج ARDL أن النفقات الحكومية يمكن تفسيرها عن طريق قيمها المتباطئة، والقيم المتباطئة للمتغيرات المستقلة. التكامل المشترك وفقاً لبيزران (Pesaran et. al, 2001) في

نموذج ARDL يعتمد على اختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \Gamma_1 = \Gamma_2 = \Gamma_3 = \Gamma_4 = 0 \\ H_1 : \Gamma_1 \neq 0, \Gamma_2 \neq 0, \Gamma_3 \neq 0, \Gamma_4 \neq 0 \end{cases}$$

بالأخذ في الحسبان إن إختبار ARDL يعتمد على إحصائية F-statistics، والقرار يكون إذا كانت قيمة F-statistics أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك، أما إذا كانت قيمة F-statistics أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك، أما إذا كانت القيمة المحسوبة F-statistics تقع بين الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة من بيزران (Pesaran et. al, 2001)، عندئذ لا يمكن اتخاذ قرار.

ثانياً: نتائج التقدير للنموذج القياسي لدالتي السياسة المالية في الاقتصاد الليبي

- نتائج تقدير دالة الإيرادات الحكومية القياسية.

يوضح الجدول (14) الملخص الإحصائي لاختبارات F-bounds tests لحدود القيم الحرجة عند مختلف درجات المعنوية المقترحة من قبل بيزران، تشير النتائج إلى أن قيمة الإحصائي F-statistics، إحصائي التكامل المشترك والذي يساوي (10.608)، هي أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة عند مختلف درجات المعنوية للاحصائي F-bound test، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل مشترك أو علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغير الإيرادات الحكومية والمتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج القياسي.

جدول (14)

نتائج إختبار F-statistics و F-bounds test لنموذج ARDL للفترة (1990-2018)

		F-Bounds Test		
		Signif	I(0)	I(1)
F-statistic	10.60801	10%	2.97	3.74
		5%	3.38	4.23
		2.5%	3.8	4.68
		1%	4.3	5.23

بالاعتماد على اختبار (SIC) Schwarz criterion تم تحديد فترات التباطىء، وتبين أن النموذج الأمثل لقياس علاقة التكامل المشترك وتقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة ARDL يكون على النحو التالي (2, 2, 2, 1) كما هو موضح بالجدول (15).

لمناقشة النتائج سنقوم أولاً بتوضيح نتائج الأجل القصير، ثم نتائج تقدير نموذج ARDL في الأجل الطويل، ومن ثم نستعرض تحليل الاختبارات الإحصائية التشخيصية للنموذج ومدى دقة النتائج المتحصل عليها.

أولاً: تقديرات معالم نموذج دالة الإيرادات العامة في الأجل القصير:

الجدول (15) يوضح معالم تقدير نموذج ARDL في الأجل القصير، حيث تشير النتائج إلى أن النموذج ذو أهمية إحصائية هامة، كما هو مشار إليه عن طريق F-statistics وبدرجة معنوية تصل إلى 1%، كذلك المتغيرات المستقلة بإمكانها تفسير حوالي 97% من التغيرات التي تحدث في متغير الإيرادات الحكومية، وفقاً لمعامل التحديد المعدل.

النتائج تشير إلى أن معامل تصحيح الخطأ ((-1) CointEq) معنوي إحصائياً وبدرجة معنوية تصل إلى 1%، وله إشارة سالبة، هذه النتيجة تؤكد على وجود علاقة توازن من الأجل القصير إلى الأجل الطويل بمعدل تقارب يصل إلى حوالي 151% سنوياً، والتي جاءت مؤكدة للاختبار الإحصائي F-bounds tests، جميع المعلمات المقدرة قصيرة الأجل، في أغلبها جاءت معنوية إحصائياً، وفي أحيان كثيرة تصل درجة معنويتها إلى 1%، وتحمل الأشهرة المتوقعة وفقاً للنظرية والمنهج الاقتصادي، باستثناء متغير أسعار النفط العالمية ومتغير التضخم في الفرق الأول، اللذان جاءا غير معنويين إحصائياً.

في العموم، الملاحظ من الجدول ذو أهمية هو أن جميع متغيرات النموذج كانت تحمل الإشارة المتوقعة، سواء المبطنة منها أو في الفرق الأول، كذلك من الملاحظ أن لمتغير أسعار النفط العالمية (OILP)، موضوع البحث، دوراً مهماً في تفسير التغيرات التي تحدث في الإيرادات الحكومية العامة معبراً عنها (GGR)، بمعنى زيادة معدل التغير في أسعار النفط العالمية بنسبة 1%، ستؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية العامة بنسبة 68% لنفس السنة.

جدول (15) نتائج الاجل القصير لتقدير النموذج القياسي ARDL (1, 2, 2, 2)

Dependent Variable: D(GGR)		Sample: 1990 2018		
Method: ARDL Long Run Form and Bounds Test		Case 4: Unrestricted Constant and Restricted Trend		
Selected Model: ARDL (1, 2, 2, 2)		Included observations: 27		
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-81.43735	10.14093	-8.030562	0.0000
D(GDP)	0.001652	7.54E-05	21.91783	0.0000
D(GDP(-1))	0.000439	0.000121	3.630181	0.0025
D(OILP)	0.682631	0.051055	13.37048	0.0000
D(OILP(-1))	0.099469	0.063353	1.570063	0.1373
D(IFL)	-0.104382	0.035573	-2.934291	0.0023
D(IFL(-1))	0.060584	0.061688	0.982098	0.3416
CointEq(-1)*	-1.509334	0.184142	-8.196589	0.0000
R-squared	0.981107	Mean dependent var		1.77882
Adjusted R-squared	0.974147	S.D. dependent var		24.1817
F-statistic	140.9534	Prob(F-statistic)		0.00000

المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لنتائج البرنامج الإحصائي Eviews.

أما زيادة حجم الأسواق والطلب الكلي معبر عنه بمتغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، بمعنى زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية بنسبة 1%، ستؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية العامة بنسبة 0.2%

في المقابل ارتفاع معدل التضخم (IFL) للسنة الحالية بنسبة 1%، سيؤدي إلى انخفاض معدل الإيرادات الحكومية العامة بنسبة 10%، والذي يعكس أهمية التشوّهات في الاقتصاد الليبي والتي لها دور هام وجوهري في إعاقة تنفيذ أي سياسات مقترحة لتصحيح السياسات المالية في الاقتصاد الليبي.

في العموم، تشير النتائج في الأجل القصير إلى أن الاقتصاد الليبي مازال يعتمد على أسعار النفط العالمية ودورها في التأثير المباشر في حجم الإيرادات النفطية والتي تشكل حوالي أكثر من 75% من الإيراد العام، لتحقيق نمو في الأجل القصير في الإيرادات الحكومية العامة في الاقتصاد الليبي.

ولكن تبقى التشوّهات في مستويات الأسعار هي من إحدى أهم المحددات الرئيسية، بعد التقلبات في أسعار النفط العالمية، لنمو الإيرادات الحكومية في الاقتصاد الليبي، وهذا يرجع إلى ضعف القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي، واعتماده على سلعة واحدة في تمويل الإيرادات الحكومية، أما بخصوص حجم السوق، فعلى الرغم من أنه كان معنوياً احصائياً ويحمل الإشارة المتوقعة اقتصادياً، إلا أن دوره مازال ضعيفاً في التأثير في الإيرادات الحكومية العامة، بالمقارنة بأسعار النفط العالمية ومستوى الأسعار المحلية.

ثانياً: تقديرات معالم نموذج دالة الإيرادات العامة في الأجل الطويل:

الجدول (16) يوضح معالم تقدير نموذج ARDL في الأجل الطويل للمتغيرات المستقلة، فجميع متغيرات النموذج كانت تحمل الإشارة المتوقعة، وذات دلالة إحصائية هامة تصل إلى درجة معنوية 1%، باستثناء متغير التضخم (IFL) الذي كان معنوي بدرجة حرية تصل إلى 10%.

الجدول (16) يوضح أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي سنوياً بحوالي دولار واحد، سيؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية العامة بحوالي 0.1 سنتاً، إما زيادة أسعار النفط العالمية بحوالي دولار واحد سنوياً ستؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة الحكومية بحوالي 48 سنتاً.

في المقابل ارتفاع معدل التضخم بدولار واحد سنوياً، سيؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة الحكومية بحوالي 14 سنتاً.

في الصفوف الأخيرة من الجدول (16) نلاحظ بأن سلسلة البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً كما يشير ذلك اختبار (Normality test for Jarque-Bera)، كذلك اختبار (Breusch-Godfrey) يؤكد عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي التسلسلي لسلسلة البواقي، أما اختبار (Arch) فإنه يشير إلى ثبات التباين. كذلك اختبار Ramsey Reset test الخاص بالتعرف على مدى ملاءمة تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي للنموذج المقترح، والذي يشير إلى عدم وجود مشكلة عدم ملاءمة الشكل الدالي للنموذج، وبذلك تتحقق شروط تطبيق نموذج ARDL وفقاً للنموذج المقترح لقياس العلاقة بين التقلبات في أسعار النفط العالمية والإيرادات العامة الحكومية، بالإضافة لعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية المرتبطة بدالة بمتغيرات

السياسة المالية مثل الناتج المحلي الإجمالي والمستوى العام للأسعار، وفقاً للنظرية والنماذج الاقتصادية محل البحث في هذه الدراسة.

في العموم، يكاد لا يوجد اختلاف بين نتائج الأجل القصير والطويل في نموذج ARDL المطبق في هذه الدراسة، والذي يظهر فيها بوضوح أهمية أسعار النفط العالمية واستقرارها في دعم الإيرادات الحكومية العامة، وكذلك ترشيدها وتوجيهها في دعم احتياجات ومتطلبات التنمية الاقتصادية، خصوصاً في حالة ارتفاع مستويات الأسعار العالمية للنفط، على الرغم من أن بقية المتغيرات الاقتصادية أوضحت النتائج أن لها دوراً هاماً أيضاً في دعم الإيرادات الحكومية العامة والمحافظة عليه، مثل حجم السوق المحلي والتنوع الاقتصادي والتوسع في القاعدة الإنتاجية كركيزة مهمة لدعم الإيرادات الحكومية في الاقتصاد الليبي، أيضاً تحقيق معدل تضخم مستهدف سيعمل على المحافظة على نمو الإيرادات الحكومية واستقرارها، والحد من التشوّهات التي تكون عائقاً أمام تنفيذ أية سياسات إصلاحية لدعم مسيرة السياسات المالية في الاقتصاد الليبي.

جدول (16) نتائج الأجل الطويل لتقدير النموذج القياسي ARDL (1, 2, 2, 2)

Dependent Variable: D(GGR)		Sample: 1990 2018		
Method: ARDL Long Run Form and Bounds Test		Case 4: Unrestricted Constant and Restricted Trend		
Selected Model: ARDL (1, 2, 2, 2)		Included observations: 27		
Levels Equation				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	0.001032	0.000122	8.476013	0.0000
OILP	0.476358	0.047606	10.00626	0.0000
IFL	-0.135712	0.071152	-1.907356	0.0758
@TREND	1.558346	0.336986	4.624360	0.0003
Normality test (Jarque-Bera)	2.824278		Prob.	0.243622
Serial Correlation LM test (Breusch-Godfrey)	F-statistic	1.509719	Prob. F (2,18)	0.2477
	Obs*R-squared	3.878545	Prob. Chi-Square (2)	0.1438
Heteroscedasticity Test: ARCH	F-statistic	2.103978	Prob. F (2,22)	0.1458
	Obs*R-squared	4.014007	Prob. Chi-Square (2)	0.1344
Ramset Reset Test	T-statistics	2.312973	Prob. df (19)	0.0321
	F-statistics	5.349843	Prob. df (1, 19)	0.0321

المصدر: من اعداد الباحث وفقا لنتائج البرنامج الاحصائي Eviews.

- نتائج تقدير دالة النفقات الحكومية القياسية.

يوضح الجدول (17) الملخص الإحصائي لاختبارات F-bounds tests لحدود القيم الحرجة عند مختلف درجات المعنوية المقترحة من قبل بيزران، تشير النتائج إلى أن قيمة الإحصائي F-statistics، إحصائي التكامل المشترك والذي يساوي (6.985)، هي أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة عند مختلف درجات المعنوية للإحصائي F-bound test، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل مشترك أو علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغير النفقات الحكومية العامة والمتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج القياسي.

بالاعتماد على اختبار Schwarz criterion (SIC) تم تحديد فترات التباطىء، وتبين

أن النموذج الأمثل لقياس علاقة التكامل المشترك وتقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية

المتباطئة الموزعة ARDL يكون على النحو التالي (3, 3, 3, 2) كما هو موضح بالجدول (17).

جدول (17)

نتائج إختبار F-statistics و F-bounds test لنموذج ARDL للفترة (1990-2018)

F-Bounds Test				
		Signif	I(0)	I(1)
F-statistic	6.984600	10%	2.72	3.77
		5%	3.23	4.35
		2.5%	3.69	4.89
		1%	4.29	5.61

لمناقشة النتائج سنقوم أولاً بتوضيح نتائج الأجل القصير، ثم نتائج تقدير نموذج ARDL في الأجل الطويل، ومن ثم نستعرض تحليل الاختبارات الإحصائية التشخيصية للنموذج ومدى دقة النتائج المتحصل عليها.

أولاً: تقديرات معالم نموذج دالة النفقات العامة في الأجل القصير:

الجدول (18) يوضح معالم تقدير نموذج ARDL في الأجل القصير، حيث تشير النتائج إلى أن النموذج ذو أهمية إحصائية هامة، كما هو مشار إليه عن طريق F-statistics وبدرجة معنوية تصل إلى 1%، كذلك المتغيرات المستقلة بإمكانها تفسير حوالي 95% من التغيرات التي تحدث في متغير النفقات الحكومية، وفقاً لمعامل التحديد المعدل.

النتائج تشير إلى أن معامل تصحيح الخطأ ((-1) CointEq) معنوي إحصائياً وبدرجة معنوية تصل إلى 1%، وله إشارة سالبة، هذه النتيجة تؤكد على وجود علاقة توازن من الأجل القصير

إلى الأجل الطويل بمعدل تقارب يصل إلى حوالي 104% سنوياً، والتي جاءت مؤكدة لاختبار الإحصائي F-bounds tests، جميع المعلمات المقدرة قصيرة الأجل جاءت معنوية إحصائياً، وفي أحيان كثيرة تصل درجة معنويتها إلى 1%، وتحمل الإشارة المتوقعة وفقاً للمنهج الاقتصادية.

في العموم، الملاحظ من الجدول أنه ذو أهميه هو أن جميع متغيرات النموذج كانت تحمل الإشارة المتوقعة، سواء المبطنه منها أو في الفرق الأول.

من الملاحظ أن التوسع في النفقات الحكومية للسنة السابقة كان لها أثر سلبي على النفقات الحكومية للسنة الحالية، فالتوسع في الإنفاق العام للسنة السابقة بنسبة 1%، سيؤدي إلى انخفاض معدل الإنفاق العام للسنة الحالية بحوالي 25%، الذي يمكن أن يعزى إلى أن جل الإنفاق العام للسنة السابقة هو إنفاق حكومي استهلاكي وليس إنتاجي والذي يستنزف جل النفقات العامة دون تحقيق أي توزع في القاعدة الإنتاجية وتحقيق التنوع الاقتصادي ويعزز نظرية الاقتصاد الليبي الربعي.

جدول (18)

نتائج الأجل القصير لتقدير النموذج القياسي ARDL (2, 3, 3, 3)

Dependent Variable: D(GGX)		Sample: 1990 2018		
Method: ARDL Long Run Form and Bounds Test		Case 3: Unrestricted Constant and No Trend		
Selected Model: ARDL (2, 3, 3, 3)		Included observations: 26		
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-72.46694	12.45872	-5.816562	0.0001
D(GGX(-1))	-0.253020	0.108795	-2.325659	0.0402
D(GDP)	0.001200	0.000118	10.18290	0.0000
D(GDP(-1))	0.000557	0.000125	4.472746	0.0009
D(GDP(-2))	0.000138	6.31E-05	2.183140	0.0516
D(OILP)	0.088227	0.037892	2.328403	0.0400
D(OILP(-1))	0.702984	0.142403	4.936581	0.0004
D(OILP(-2))	0.731360	0.179109	4.083316	0.0018
D(IFL)	-0.465122	0.101128	-4.599349	0.0008
D(IFL(-1))	-0.141370	0.104298	-1.355443	0.2025
D(IFL(-2))	-0.561362	0.161349	-3.479165	0.0052
CointEq(-1)*	-1.040236	0.174447	-5.963050	0.0001
R-squared	0.971986	Mean dependent var	2.55784	
Adjusted R-squared	0.949975	S.D. dependent var	11.4952	
F-statistic	44.15931	Prob(F-statistic)	0.00000	

المصدر: من اعداد الباحث وفقاً لنتائج البرنامج الإحصائي Eviews.

من الملاحظ أيضاً إن لمتغير أسعار النفط العالمية (OILP)، موضوع البحث، دوراً مهماً في تفسير التغيرات التي تحدث في النفقات الحكومية العامة معبراً عنها (GGX)، خصوصاً للسنوات السابقة، أي بعد مرور سنة أو سنتين، بمعنى زيادة معدل التغير في أسعار النفط العالمية بنسبة 1%، ستؤدي إلى زيادة النفقات الحكومية العامة بنسبة 9% للسنة الحالية، و70% للسنة السابقة و73% للسنتين السابقتين، الذي يشير

ربما إلى المدة الزمنية لتحصيل الإيرادات النفطية الناتجة عن بيع النفط الخام في السوق العالمية، وإمكانية التصرف فيها من قبل السلطات النقدية والمالية وتسييلها.

أما زيادة حجم الأسواق والقاعدة الإنتاجية معبر عنه بمتغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، فزيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1%، ستؤدي إلى زيادة النفقات الحكومية العامة بنسبة 0.1% لنفس السنة، و 0.06% للسنة السابقة، و 0.01% للسنتين السابقتين، وهذا يمكن أن يفسر انحسار السوق المحلي واعتماده على الواردات من السلع والخدمات، وعدم وجود خطط تنفيذية لتنويع القاعدة الإنتاجية.

في المقابل ارتفاع معدل التضخم (IFL) بنسبة 1%، سيؤدي إلى انخفاض النفقات الحكومية العامة بنسبة 47% لنفس السنة، و 14% للسنة السابقة، و 56% للسنتين السابقتين، والذي يعكس أهمية التشوّهات في الاقتصاد الليبي والتي لها دور هام وجوهري في تآكل النفقات الحكومية وإعاقة تنفيذ أي سياسات مقترحة لتصحيح السياسات المالية في الاقتصاد الليبي.

في العموم، تشير النتائج في الأجل القصير إلى أن الاقتصاد الليبي مازال يعتمد على أسعار النفط العالمية ودورها في التأثير المباشر في حجم الإيرادات النفطية والتي تمول حوالي أكثر من 75% من الإنفاق العام، لتحقيق نمواً في الأجل القصير في النفقات الحكومية العامة في الاقتصاد الليبي.

أما بخصوص حجم السوق، فعلى الرغم من أنه كان معنوياً إحصائياً ويحمل الإشارة المتوقعة اقتصادياً، إلا أن دوره مازال ضعيفاً في التأثير في النفقات الحكومية العامة، بالمقارنة ببقية المتغيرات المستخدمة في النموذج، ولكن تبقى التشوّهات في

مستويات الأسعار هي من أهم التحديات التي تواجه السياسات الإقتصادية في الاقتصاد الليبي، بعد التقلبات في أسعار النفط العالمية.

ثانياً: تقديرات معالم نموذج دالة النفقات العامة في الأجل الطويل.

الجدول (19) يوضح معالم تقدير نموذج ARDL في الأجل الطويل للمتغيرات المستقلة، فجميع متغيرات النموذج كانت تحمل الإشارة المتوقعة، وذات دلالة إحصائية هامة تصل إلى درجة معنوية 1%.

الجدول (19) يوضح أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي سنوياً بحوالي دولار واحد، سيؤدي إلى زيادة النفقات الحكومية العامة بحوالي 0.08 سنتاً، أما زيادة أسعار النفط العالمية بحوالي دولار واحد سنوياً ستؤدي إلى زيادة النفقات العامة الحكومية بحوالي 80 سنتاً.

في المقابل ارتفاع معدل التضخم دولار واحد سنوياً، سيؤدي إلى انخفاض النفقات العامة الحكومية بحوالي 18 سنتاً.

ففي الصفوف الأخيرة من الجدول (19) نلاحظ بأن سلسلة البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً كما يشير لذلك اختبار (Normality test for Jarque-Bera)، كذلك اختبار (Breusch-Godfrey) يؤكد عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي التسلسلي لسلسلة البواقي، أما اختبار (Arch) فإنه يشير إلى ثبات التباين، كذلك اختبار Ramsey Reset test الخاص بالتعرف على مدى ملاءمة تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي للنموذج المقترح، والذي يشير إلى عدم وجود مشكلة عدم ملاءمة

الشكل الدالي للنموذج، وبذلك تتحقق شروط تطبيق نموذج ARDL وفقاً للنموذج المقترح لقياس العلاقة بين التقلبات في أسعار النفط العالمية والنفقات العامة الحكومية، بالإضافة لعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية المرتبطة بدالة بمتغيرات السياسة المالية مثل الناتج المحلي الإجمالي والمستوى العام للأسعار، وفقاً للنظرية والنماذج الاقتصادية محل البحث في هذه الدراسة.

جدول (19)

نتائج الأجل الطويل لتقدير النموذج القياسي ARDL (2, 3, 3, 3)

Dependent Variable: D(GGX)		Sample: 1990 2018		
Method: ARDL Long Run Form and Bounds Test		Case 3: Unrestricted Constant and No Trend		
Selected Model: ARDL (2, 3, 3, 3)		Included observations: 26		
Levels Equation				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	0.000804	0.000142	5.665465	0.0001
OILP	0.798393	0.059455	13.42857	0.0000
IFL	-0.184112	0.056033	-3.285794	0.0073
Normality test (Jarque-Bera)	7.585338		Prob.	0.22535
Serial Correlation LM test (Breusch-Godfrey)	F-statistic	1.285449	Prob. F (2,9)	0.3228
	Obs*R-squared	5.776852	Prob. Chi-Square (2)	0.1557
Heteroscedasticity Test: ARCH	F-statistic	0.029295	Prob. F (2,21)	0.9712
	Obs*R-squared	0.066774	Prob. Chi-Square (2)	0.9672
Ramset Reset Test	T-statistics	2.312973	Prob. df (19)	0.0321
	F-statistics	5.123535	Prob. df (1, 10)	0.0471

المصدر: من اعداد الباحث وفقاً لنتائج البرنامج الإحصائي Eviews.

في العموم، يكاد لا يوجد اختلاف بين نتائج الأجل القصير والطويل في نموذج ARDL المطبق في هذه الدراسة، والذي يظهر فيها بوضوح أهمية أسعار النفط العالمية واستقرارها في دعم النفقات الحكومية العامة، وكذلك ترشيدها وتوجيهها في دعم احتياجات ومتطلبات التنمية الاقتصادية، خصوصاً في حالة ارتفاع مستويات الأسعار العالمية للنفط، على

الرغم من أن بقية المتغيرات الاقتصادية أوضحت النتائج أن لها دورها الهام أيضا في دعم النفقات الحكومية العامة والمحافظة عليه، مثل حجم السوق المحلي والتنوع الاقتصادي والتوسع في القاعدة الإنتاجية كركيزة مهمة لدعم النفقات العامة الحكومية في الاقتصاد الليبي، أيضا تحقيق معدل تضخم مستهدف سيعمل على المحافظة على الحد من استنزاف النفقات العامة الحكومية واستقرارها، والحد من التشوهات التي تكون عائقاً أمام تنفيذ أية سياسات إصلاحية لدعم السياسات المالية في الاقتصاد الليبي.

جدول (20) تعريف المتغيرات والبيانات المستخدمة
(القيم بالمليارات الدولارات)

Year	GDP	GGR	GGX	OILP	IFL
1990	53611.0326	0.84528391	0.76004757	23.76	70.877
1991	53637.9728	0.98928659	0.75740500	20.04	79.17
1992	53664.9130	0.75625230	0.75315522	19.32	86.652
1993	53691.8532	0.75909932	0.93837338	17.01	93.128
1994	53718.7935	0.98170161	1.08307676	15.86	103.066
1995	53745.7337	1.53584634	1.35060813	17.02	111.664
1996	53772.6739	2.44782590	1.78913185	20.64	116.126
1997	53799.6141	2.13611444	2.27529601	19.11	120.291
1998	53826.5543	2.06106812	2.22051100	12.76	124.765
1999	46322.0572	2.60754414	2.15300958	17.9	127.977
2000	48026.3445	4.18715008	2.77350675	28.66	124.256
2001	47179.6985	4.77456202	4.76609112	24.46	113.273
2002	46727.3163	16.3282273	13.9431625	24.99	102.101
2003	52809.3443	21.4809737	18.7153662	28.85	100
2004	55165.5018	30.3691721	23.809107	38.26	101.252
2005	61714.0490	48.9506014	23.5430765	54.57	103.943
2006	65725.7999	59.7110253	29.5461665	65.16	105.466
2007	69900.9111	67.0350786	36.2719991	72.44	112.017
2008	71765.4171	89.1940277	53.2665652	96.94	123.667
2009	71198.3685	52.3801921	57.5961491	61.74	126.695
2010	74773.4449	77.9126158	64.0387382	79.61	129.808
2011	28357.1413	20.3380695	28.6035471	111.26	150.45
2012	63275.9991	94.2636382	58.0085868	111.57	159.585
2013	54670.4632	69.6403875	73.9272606	108.56	163.725
2014	41549.5520	27.2230422	56.2121785	98.97	167.708
2015	37867.4144	16.7996555	59.7566633	53.03	192.609
2016	36808.8426	11.3662639	51.9441738	45.13	238.861
2017	46629.7740	30.5734419	55.9298155	54.71	305.853
2018	53686.1644	49.0173179	67.2573675	71.34	302.196

الخاتمة

الخاتمة

استهدفت هذه الدراسة قياس وتحديد تأثير التقلبات في أسعار النفط العالمية على السياسة المالية في الاقتصاد الليبي.

ولتحقيق ذلك الهدف تم بناء نموذج قياسي لدالة السياسات المالية في الاقتصاد الليبي، مكون من دالتين الأولى للإيرادات العامة والثانية للنفقات العامة.

مستخدماً متغير الإيرادات العامة ومتغير النفقات العامة كمتغيرات تابعة (dependent variable)، بينما أسعار النفط العالمية كمتغير تفسيري (main explanatory variable) رئيسي، وعدد من المتغيرات التحكمية (control variables) المستقلة المرتبطة بنماذج السياسات المالية مثل الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة لمتغير معدل التضخم.

هذه الدراسة استخدمت نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة ARDL، بعد إجراء عدد من الاختبارات الإحصائية لمعرفة ملاءمته وصلاحيته وإمكانية تطبيقه، وذلك للحصول على أفضل النتائج يمكن الاعتماد عليها في تفسير تأثير التقلبات في أسعار النفط العالمية على الإيرادات العامة والنفقات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة من (1990 إلى 2018).

أولاً: ملخص النتائج،

أهم النتائج التي تم الحصول عليها في هذه الدراسة يمكن تلخيصها في الآتي:

1. إختبار الاحصائي F-bounds tests، وإشارة ومعنوية معامل تصحيح الخطأ تؤكد وجود علاقة توازنية بين متغيري الإيرادات العامة والنفقات العامة من جهة، ومتغيرات الدراسة من الأجل القصير إلى الأجل الطويل.
2. الأهمية النسبية لأسعار النفط العالمية، مقاساً بأسعار خام برنت في السوق العالمي، تفسر التغيرات التي تحدث في الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث توجد علاقة طردية وقوية مع متغيري الإيرادات العامة والنفقات العامة في الأجلين القصير والطويل.
3. النمو في الناتج المحلي الإجمالي، يرتبط بعلاقة طردية وقوية مع متغيري الإيرادات العامة والنفقات العامة في الأجلين القصير والطويل، على الرغم من أنه جاء أقل أهمية نسبياً بالمقارنة بمتغيري أسعار النفط العالمية والمستوى العام للأسعار المحلي في التأثير على الإيرادات العامة والنفقات العامة في الأجلين القصير والطويل.
4. أخيراً، وجود علاقة عكسية وقوية ومعنوية بين ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية ومتغيري الإيرادات العامة والنفقات العامة في الأجلين القصير والطويل.

ثانياً: التوصيات.

تقدم نتائج هذا البحث بالإضافة للمساهمات الأكاديمية بعض التوصيات

بالنسبة لصانعي السياسات الاقتصادية في ليبيا من أهمها:

1. على صانعي القرار السياسي الأخذ في الحسبان مسألة السياسات المالية بكل

أدواتها ومساراتها وتأثيراتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وترشيدها

وتوجيهها في مشروعات إنتاجية وحمايتها من التآكل.

2. على صانعي القرار السياسي الأخذ في الحسبان مسألة إدارة الموارد النفطية بما

يسمح باستغلالها في دعم السياسات المالية ودفعة عجلة التنمية الاقتصادية

الشاملة والخروج من تبعية القطاع الواحد المتكفل، والعمل على إيجاد بدائل

وموارد جديدة لتنويع مصادر الدخل.

3. فتح المجال للشركات المحلية والأجنبية لدعم القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني

وتعزيز التنافسية للمنتجات المحلية لدعم وتعزيز السياسات المالية وأدواتها.

4. على صانعي القرار السياسي اتخاذ حزمة من الإجراءات التي من شأنها

تصحيح التشوهات الهيكلية في الاقتصاد الليبي والتي من أهمها سياسات

الأسعار وتحقيق معدلات تضخم مستهدفة، وترسيخ مبدأ الشفافية في الاقتصاد

الوطني.

ملاحظة هامة:

أخيراً، ما أود التنبيه إليه أن هذه الدراسة تعد دراسة أولية وأساساً يمكن أن

تبنى عليه دراسات وبحوث ونماذج أوسع واشمل لتفادي النواقص والنقاط التي لم نتمكن

من تغطيتها للحصول على نتائج أكثر دقة وشمولاً، بسبب أما بنقص المراجع أو البيانات أو الإحصائيات أو التقارير عن الاقتصاد الليبي، أو لسهو أو خطأ من الباحث.

المراجع

المراجع

أولاً: الكتب

- 1- حافظ شعيلي عمرو، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس 2006.
- 2- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة السابعة، دار وائل للنشر عمان الأردن، 2005.
- 3- سالم عبد الحسن رسن، مبادئ اقتصاديات النفط، الطبعة الأولى، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1990.
- 4- سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة 2011.
- 5- السماك محمد الأزهر، اقتصاديات النفط، الطبعة الأولى، دار الكتب للطباعة والنشر، 1980.
- 6- محمد أحمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية بنغازي، 2003.
- 7- علي عبد العاطي الفرجاني، قاسم عبد الرضا الدجيلي، 2001، الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى، (فاليता: منشورات اليكا).

ثانياً: المجلات والدوريات

- 1- أبوبكر عبدالقادر أبو عزوم، تقلبات أسعار النفط وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2010)، مجلة البحوث الأكاديمية، العدد الخامس، جامعة سبها، يناير 2016.
- 2- جيهان محمد، أثر التقلبات في أسعار النفط على قطاع التصنيع في مصر، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الحادي والعشرين، العدد الأول، يناير 2020.

- 3- رضا علي الصالح، عبد المجيد الهادي الرتيمي، واقع السياسة النقدية والمالية في الاقتصاد الليبي، للفترة 2012-2019، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، العدد العاشر يناير 2020.
- 4- سراج محمد خلاط، دور النظام الضريبي في الاقتصاد الليبي، مجلة جامعة الزاوية قسم الاقتصاد صرمان، العدد الخامس عشر، المجلد الثالث 2013.
- 5- عبدالرحمن محفوظ، الاقتصاد الليبي، جامعة طرابلس، 2012.
- 6- علي رمضان شنيبيش، تطور الأوضاع والسياسات الاقتصادية في ليبيا، 2012-2017.
- 7- عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، غزة 2013.
- 8- عيسى صالح علي، فاخر مفتاح بوفرنه، أثر انخفاض أسعار وإنتاج النفط على الموازنة الحكومية في ليبيا، مجلة المختار للعلوم الاقتصادية، المجلد الثالث العدد الخامس 2016 .
- 9- فاخر مفتاح بوفرنه، النظام المالي في ليبيا: الواقع ومقترحات الإصلاح، جامعة بنغازي 2018، ورقة علمية.
- 10- المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، الأوضاع المالية في ليبيا خلال الفترة (2012-2014) والتوقعات لسنة 2015.

- 11- المحجوبي خالد، الصادرات ودورها في الاقتصاد الليبي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 06(2006)، جامعة السابع من أبريل، الزاوية
- 12- موسوعة النفط الليبي، الإصدار التجريبي 0.9 النسخة العربي، مطبوعات معرفية تصدر عن open oil، 2013.
- 13- نور الدين هرمز وآخرون، 2006، تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية المجلد (29) العدد(1) السنة 2007.
- 14- نصيف جاسم علي العبادي، أثر تقلبات أسعار النفط في التنمية الاقتصادية، نظرية تحليلية في حالة العراق للمدة 2003-2018 مجلة العلوم الاقتصادية العدد التاسع والخمسون، المجلد الخامس عشر، كانون أكتوبر الأول 2020 .
- 15- هيثم الطروق، وسلام الشامي، قياس اثر تقلبات أسعار النفط في أداء الاقتصاد الليبي للسنوات 1970-2012، مجلة التخطيط والتنمية، معهد التخطيط طرابلس، العدد الخامس، فبراير 2012.
- 16- انعكاسات النفط على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان في ليبيا، مجلة جامعة السلام الدولية- للعلوم الإنسانية والتطبيقية، العدد 5، 2020.
- 17- واقع النفط الليبي والآثار الاقتصادية والاجتماعية لتوقف تصديره، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، أغسطس 2016.
- 18- مصادر التمويل عجز الميزانية العامة في ظل تدني الإيرادات العامة، مجلة الرقابة المالية، العدد الثالث، يونيو 2018.

ثالثا: التقارير

1- التقرير العربي الموحد، نظرة عامة على اقتصاديات الدول العربية خلال عام 2001.

2- التقرير العربي الموحد، نظرة عامة على اقتصاديات الدول العربية خلال عام 2007.

3- التقرير السنوي 53 لمصرف ليبيا المركزي، 2009.

4- التقرير السنوي 54 مصرف ليبيا المركزي، 2010.

5- صدی ليبيا ديسمبر 17، 2020، الصالون الاقتصادي بصدر توصيلته حول السياسة المالية (مؤسسة الصالون الاقتصادية).

6- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، النشرة الشهرية، ديسمبر 2015-2016.

رابعا: الرسائل العلمية.

1- بن عوالي خالدية، استخدام العوائد النفطية دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، رسالة ماجستير، جامعة وهران (2)، 2015-2016.

2- بيطام ريمة، أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة

الجزائر 200-2014، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضر بسكرة، 2014-2015.

3- تقوى حسناوي، عبد العزيز أحمد الشاوش، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر دراسة احصائية 1986-2014، رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي، 2016.

4- حياة عناب، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2016، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي 2016-2017.

5- خنفور أبوبكر، كنيوة ابراهيم، هزيل بشير، مكانة منظمة الدول المصدرة (أوبك) في السوق النفطية العالمية الواقع والأفاق، رسالة ماجستير لسنة 2016-2017.

6- داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، رسالة ماجستير جامعة الجزائر، 2011.

7- سعيد رويجج، التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2009)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرياح 2013.

8- سمية موري، أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، 2009-2010.

9- عبد الرؤوف محمد عون، أثر تقلبات أسعار النفط على تخطيط الموازنة العامة في ليبيا، دراسة تحليلية للفترة 1990-2009، رسالة ماجستير، جامعة الفاتح 2010.

10- علي دبية، تأثير الشركات النفطية العالمية على أسعار النفط 2001-2011، رسالة ماجستير، الجزائر.

- 11- عماد سالم محمد أبو ميري، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية وأثارها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2000-2014، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2016.
- 12- شيو ب عيشة، انعكاسات تغير أسعار البترول على الميزان التجاري في الجزائري، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2018، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضر، بسكرة، 2019.
- 13- قابوش لبنى، أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق العام دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2013) الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، 2015.
- 14- لميا عبد الرحمن الحقباني وآخرون، أثر التقلبات الاقتصادية العالمية على أسعار النفط.
- 15- هه وار عثمان كريم، ماردين محسوم فرج، أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في العراق للمدة (1990-2018) دراسة تحليلية قياسية، رسالة ماجستير، جامعة السليمانية .
- 16- هيثم العايب، محمد تجاني، محمد بن عمر، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة حالة الجزائر 2000-2016، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.

خامسا: المراجع الاجنبية:

1- Qwader, Amjad (2018),” Impact of Oil Price Changed on Certain Budget Variables, Government and Tax Revenues, External Grants, and Government Expenditures in Jordan”, *International Journal of Economics and Finance*, Vol.

الملاحق

ملحق (1)

تعريف المتغيرات ومصادر البيانات

مصدر البيانات (Data sources)	الرمز (Proxy)	اسم المتغيرات (Variables name)
International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, April 2021	GGR	الناتج المحلي الإجمالي الشخصي بالأسعار الثابتة لسنة 2010
International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, April 2021	GGX	الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, April 2021	GDP	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 2010
Oil price, Brent Crude–Historical Annual Data, https://oilprice.com/	OILP	سعر خام برنت في السوق العالمية
International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, April 2021	IFL	الرقم القياسي لأسعار المستهلك لسنة أساس 2003

ملحق (2)

نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات المستخدمة في النموذج (1990-2018)

	Descriptive Statistics Analysis				
	GGR	GGX	GDP	OILP	IFL
Mean	27.81605	27.37897	53711.13	48.74724	136.4545
Median	16.79966	23.54308	53691.85	38.26000	120.2910
Maximum	94.26364	73.92726	74773.44	111.5700	305.8530
Minimum	0.756252	0.753155	28357.14	12.76000	70.87700
Std. Dev.	29.96670	26.15499	10685.78	32.85731	57.99063
Skewness	0.856739	0.363315	-0.015471	0.689395	1.819002
Kurtosis	2.418393	1.521491	3.089616	2.125776	5.717576
Jarque-Bera	3.956414	3.279393	0.010861	3.220603	24.91619
Probability	0.138317	0.194039	0.994584	0.199827	0.000004
Sum	806.6655	793.9901	1557623.	1413.670	3957.181
Sum Sq. Dev.	25144.08	19154.34	3.20E+09	30228.89	94161.56
Observations	29	29	29	29	29

ملحق (3)

نتائج مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستخدمة في النموذج (1990-2018)

Covariance Analysis: Ordinary					
Sample: 1990 2018					
Included observations: 29					
	GGR	GGX	GDP	OILP	IFL
GGR	1.000000				

GGX	0.763778	1.000000			
t-Statistic	6.148474	-----			
Probability	0.0000	-----			
GDP	0.629529	0.166220	1.000000		
t-Statistic	4.210069	0.875891	-----		
Probability	0.0003	0.3888	-----		
OILP	0.815609	0.823329	0.147882	1.000000	
t-Statistic	7.324590	7.537736	0.776958	-----	
Probability	0.0000	0.0000	0.4439	-----	
IFL	-0.214089	-0.661033	-	0.382143	1.00000
			0.309366		0
t-Statistic	-1.138845	-4.577596	-	2.148760	-----
			1.690438		
Probability	0.2648	0.0001	0.1025	0.0408	-----

